الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2024/SR.5

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
29 August 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة

الدورة السابعة عشرة

نيويورك، 11-13 حزيران/يونيه 2024

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 13 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10:00

الرئيس: السيد سيكريس (نائب الرئيس بالنيابة) . . . . . (اليونان)

المحتويات

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(أ) مناقشة عامة *(تابع)*

(ب) مناقشات المائدة المستديرة *(تابع)*

'3' تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق وسبل العيش المستدامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-10624 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد الأدب (تونس)، تولى رئاسة الجلسة السيد سيكريس (اليونان)، نائب الرئيس بالنيابة.

افتُتحت الجلسة الساعة 10:10.

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(أ) مناقشة عامة *(تابع)*

1 - **السيد بن جامع** (الجزائر): قال إن السياسة التي تتبعها بلده بشأن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتماشى مع المعاهدات الدولية ذات الصلة. فبموجب سياسة بلده الشاملة، يتلقى الأشخاص ذوو الإعاقة تعليما متخصصا، وتُتخذ تدابير لإتاحة إدماجهم في المجالات الاقتصادية والرياضية والاجتماعية، ولدعم استقلاليتهم. ويستفيد الأطفال ذوو الإعاقة من خدمات المؤسسات التعليمية المتخصصة التي تقدم برامج مصممة خصيصا لهم تشمل الخدمات التعليمية والنفسية والصحية، وتدعم في الوقت نفسه إدماجهم في المدارس العادية.

2 - واستطرد فقال إن الجزائر لديها أيضا سياسة شاملة متعددة القطاعات بشأن الإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة، تساعدهم على إيجاد عمل لائق والحصول على سبل عيش مستدامة. وفيما يتعلق بتكافؤ الفرص، فهناك ترتيبات معمول بها تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على اجتياز المسابقات المهنية، بسبل منها إتاحة إمكانية تمديد مدة الامتحانات وتوفير مترجمين للغة الإشارة. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الحكومة على العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تزويدهم بالدعم لتأسيس أعمال تجارية خاصة بهم. وقد أصدرت الحكومة دليلا إلكترونيا بشأن الإدماج والشمول في المجال الاقتصادي لعام 2024، مصمما لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاريع الاقتصادية الخاصة بهم.

3 - وتابع قائلا إن لدى الجزائر نظم حماية اجتماعية توفر بموجبها معدات معينة ومواد متخصصة ووسائل نقل مجانية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويحق أيضا للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم الحصول على منح حكومية بهدف تمكينهم من العيش بكرامة وتيسير سبل وصولهم إلى المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

4 - **السيدة أساجو** (نيجيريا): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون يعانون من التهميش. فيحول ما يتعرضون له من تمييز ووصم دون مشاركتهم مشاركة كاملة وفعالة في جميع جوانب الحياة العامة، بما فيها التعليم والتوظيف. وهذا الإقصاء الراسخ للأشخاص ذوي الإعاقة له آثار على التنمية الوطنية والعالمية على حد سواء. ويشكل الافتقار إلى بيانات مصنّفة حسب الإعاقة تحديا في هذا الصدد. فهناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام والبحث فيما يتعلق بفئات محرومة معيَّنة، منها الأشخاص الصم المكفوفون، واللاجئون، والمهاجرون، وطالبو اللجوء، والأشخاص النازحون ذوو الإعاقة، والأشخاص ذوو الإعاقة الذين يعيشون في المناطق الريفية، والأشخاص المصابون بدرجة من درجات التوحد، والأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية.

5 - ومضت قائلة إن حكومة نيجيريا قد اتخذت خطوات لتعزيز الحقوق غير القابلة للتصرف للأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها، بما في ذلك عن طريق سن قانون في عام 2018 يحظر جميع أشكال التمييز ضدهم. فبموجب هذا القانون، يعاقب على التمييز بالغرامة أو السجن، أو بكليهما، حسب جسامته. ويحمي القانون أيضا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتصل بالتعليم والرعاية الصحية ويمنحهم الأولوية فيما يتعلق بالترتيبات التيسيرية وحالات الطوارئ والنقل العام. ويشترط القانون أن يمثل الأشخاص

ذوو الإعاقة نسبة لا تقل عن 5 في المائة من موظفي جميع المؤسسات العامة ويضع حدا زمنيا أقصاه خمس سنوات لإتاحة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع المباني الحكومية.

6- واستدركت قائلة إنه على الرغم من هذا التقدم المُحرز، لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون العديد من الحواجز، منها الصعوبات في الوصول إلى البيئات المادية والإلكترونية، والإقصاء الاجتماعي، والافتقار إلى التكنولوجيا المعينة، والحواجز التي تحول دون حصولهم على الرعاية الصحية والتي يواجهونها في مكان العمل. وبدون مشاركة الجميع على قدم المساواة مشاركة كاملة وهادفة، فإن أهداف التنمية المستدامة ستظل مجرد سراب. ولذلك فإن نيجيريا ملتزمة بضمان أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة، بمن فيهم النساء والفتيات وكبار السن، من التمتع بحقوقهم تمتعا كاملا.

7 - **السيدة موزغوفايا** (بيلاروس): قالت إن بلدها يعمل بشكل منهجي على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعيا وتحسين مستوى معيشتهم. وتسعى السلطات إلى وضع نهج للإدماج الاجتماعي يكون شاملا ومشتركا بين الوكالات، يبدأ مع الأشخاص ذوي الإعاقة منذ ولادتهم ويدعمهم إلى أن يصبحوا مستقلين ماليا. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت بيلاروس خطة عمل وطنية لتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بتنسيق من مجلس مشترك بين الوكالات معني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي أوائل عام 2023، دخل قانون يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم الاجتماعي حيز النفاذ. ويسهم هذا القانون، الذي جرت صياغته بالتشاور مع منظمات غير حكومية، في تعزيز حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحرياتهم، بسبل منها حظر التمييز على أساس الإعاقة. ويعني ذلك من الناحية العملية، أنه يجب على سبيل المثال أن تكون هناك سهولة في الوصول إلى المرافق الاجتماعية والمناطق السكنية، ووسائل النقل والبنى التحتية الأخرى، وكذلك في الوصول إلى المعلومات.

8 - ومضت قائلة إن بيلاروس تتبع نظام الحصص في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقات المحددة. ولدى بيلاروس أيضا تدابير لدعم الأسر التي تتولى رعاية الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية في شكل منح ومزايا أخرى. ووفقا لمبدأ التعليم الجامع، تسعى بيلاروس إلى تحسين حياة الأطفال ذوي الإعاقة من خلال برامج التدخل المبكر التي توفرها مراكز إعادة التأهيل والتعليم. وتتمثل إحدى أولويات الاستراتيجية الوطنية للشباب في تحسين مراكز إعادة التأهيل وتكييفها مع ظروف الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة لضمان أن يتمكن هؤلاء الشباب من العيش بشكل مستقل، بما في ذلك من خلال مشاركة الشباب في أنشطة اللياقة البدنية والرياضة.

9 - **السيدة كاسكا** (المراقبة عن الجمعية المعنية بمتلازمة داون في نيو ساوث ويلز): قالت إن أستراليا لديها نظام وطني للتأمين ضد الإعاقة ومجموعة من الاستراتيجيات التمكينية المصممة لتوفير معاملة إنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة قائمة على اليقين والإنصاف. ويؤدي المجتمع المدني الأسترالي دورا فعالا للغاية في مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة، والحكومة منفتحة تماما في هذا الصدد.

10 - ومضت قائلة إنها تمثل في الدورة الحالية أصدقاء لها مصابين بمتلازمة داون وشقيقتها التي تعاني من إعاقة ذهنية شديدة ومن التوحد. وللأسف، يتعذر على شقيقتها الحضور لعدم وجود تسهيلات تمكّنها من الوصول إلى مبنى الأمانة العامة وإلى غرفة المؤتمرات نفسها. وهناك أشكال مختلفة من الإعاقة؛ فالأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية متخلفون كثيرا عن الأشخاص ذوي الأنواع الأخرى من الإعاقة في جميع المقاييس. بيد أن

الاتفاقية لا تقتصر على من يستطيعون إسماع أصواتهم أو على من تكون إعاقاتهم واضحة للعيان، ولا ينبغي أن يُتوقع من الأشخاص ذوي الإعاقة أن يتكيفوا – بل إن النظم هي التي يجب تكييفها.

11 - وانتقلت إلى الموضوع الفرعي 1 للدورة، "التعاون الدولي على تعزيز الابتكارات التكنولوجية ونقلها من أجل مستقبل شامل للجميع"، فقالت إنه ليس من باب المغالاة تأكيد أهمية التكنولوجيا في سد فجوة الاتصال وإمكانية الوصول، خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين قد لا يكون لديهم صوت ولكن في جعبتهم الكثير.

12 - وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي 2، "الأشخاص ذوو الإعاقة في حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية"، قالت إنه من المروع للغاية أن الأشخاص المصابين بمتلازمة داون وغيرهم من ذوي الإعاقة الذهنية يتعرضون لإطلاق النار في مناطق الحرب لمجرد أنهم لا يفهمون التعليمات، وعلى الرغم من وجود قرار للأمم المتحدة بشأن سبل الاتصال السهل الفهم.

13 - أما فيما يتعلق بالموضوع الفرعي 3، "تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق وسبل العيش المستدامة"، فقالت إن هناك حاجة إلى تحوّل في النموذج الفكري – فتوفير العمل للأشخاص ذوي الإعاقة ليس من باب "الإحسان" إليهم، بل هو حق أصيل لجميع الأشخاص. وفي حين يبلغ معدل توظيف الأشخاص غير ذوي الإعاقة في أستراليا 83 في المائة، فهو يبلغ 29 في المائة فقط بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. وتتقاعس الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة في جميع أنحاء العالم عن تسخير مواهب ومهارات 1,3 بليون من القادة والسياسيين والموظفين المحتملين الذين لديهم الاستعداد والرغبة والقدرة. وقد تبيّن من عمليات النمذجة الاقتصادية أن سد فجوة العمالة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي لأستراليا بمقدار 43 بليون دولار خلال 10 سنوات فقط.

14 - وأردفت قائلة إنه من الأهمية بمكان معالجة أوجه التقاطع بين الصحة والتعليم والنقل. فقد كانت شقيقتها تتعرض يوميا لاعتداء جنسي من قبل عامل قطار واستمر ذلك الاعتداء لشهور، مما اضطرها في نهاية المطاف إلى ترك وظيفتها – وهذه الحالة ليست نادرة الحدوث. إذ تتعرض امرأة واحدة من كل امرأتين من ذوات الإعاقة الذهنية للانتهاك الجنسي. وقد أصبح من الملحّ اتخاذ ما يلزم من إجراءات معجلة. فيجب على كل من الأمم المتحدة والدول الأطراف في الاتفاقية أن تتعاون مع المجتمع المدني، وأن تعطي الأولوية للعمل، وأن تتبادل بشكل علني البيانات بشأن التقدم المحرز، والأهم من ذلك كله، أن تستمع إلى جميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

15 - **السيد رشال** (إسرائيل): قال إن حكومة بلده فرضت خلال العام الماضي شرطا يقضي بتمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة تمثيلا كافيا في الشركات المملوكة للحكومة، وهو ما يمكن أن يوفر عشرات الآلاف من فرص العمل. وتواصل إسرائيل أيضا وضع لوائح تنظيمية بشأن تيسير إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والوصول إلى الفعاليات الثقافية والرياضية. وقد بدأت إسرائيل، بعد مثولها لأول مرة أمام اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في آب/أغسطس 2023، في إعداد خطة عمل وطنية من أجل الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في كل مجال من المجالات المحددة في الاتفاقية.

16 - واستطرد فقال إنه خلال عامه الثالث من توليه منصب المفوض المعني بالمساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة، تعرض بلده لهجوم إرهابي مروّع طالت آثاره جميع الأشخاص في إسرائيل، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. فقد ارتكبت حماس فظائع استهدفت فيها الأفراد بشكل عشوائي، منهم أشخاص

ذوو إعاقة من جميع الفئات العمرية، من كبار السن إلى الرضع. وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في إسرائيل المصنفين على أنهم "ضحايا الأعمال العدائية"، أي المتضررون من الإرهاب أو الحرب، حوالي 800 8 شخص؛ أما الآن، فأصبح عددهم ما يقرب من 000 64 شخص. وقد اقتضى هذا الهجوم من إسرائيل أن تحوّل تركيزها بصورة عاجلة وأن تخصص مواردها لجملة أمور منها تقديم العلاج والمساعدة في حالات الطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء ملاجئ يسهل الوصول إليها، وتوزيع أساور خاصة للتنبيه على ضعاف السمع، وكل ذلك وفقا للمادة 11 من الاتفاقية.

17 - وتابع قائلا إنه لأمر صادم أن الأمم المتحدة لا تدين حماس، المسؤولة عن الوضع السائد في إسرائيل وفي غزة، ولا تمارس أي ضغط عليها. وبالإضافة إلى المجموعة الواسعة من الأعمال العدائية التي تستخدمها هذه المنظمة بالفعل ضد إسرائيل، فإنها الآن تتعمد نشر اتهامات باطلة تماما ولا أساس لها من الصحة. وتظهر البيانات المُدلى بها في الدورة الحالية أن الكثير من الدول قد وقفت إلى جانب تنظيم إرهابي. ويحثّ وفد بلده جميع الدول الأطراف على إدانة حماس، المسؤولة عن الخسائر الجسيمة في الأرواح وعن الوضع برمته في غزة، وعلى الدعوة إلى العودة الفورية للرهائن الإسرائيليين ووقف احتجاز النساء والأطفال كدروع بشرية.

18 - **السيدة شفالغر** (نيوزيلندا): قالت إن وفد بلدها يود أن ينعى رحيل السير روبرت مارتن الذي وافته المنية مؤخرا، والذي كان أول شخص على الإطلاق لديه إعاقة في مجال التعلم وينتخب عضوا في هيئة من هيئات الأمم المتحدة. فلقد عمل على إبراز التجربة المعاشة للأشخاص ذوي الإعاقة في الجهود التي بذلها لمناصرتهم على الصعيدين المحلي والدولي، بما يعكس شعار "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا".

19 - ومضت قائلة إن نيوزيلندا ستواصل العمل الجاد لبناء مستقبل شامل للجميع، بما يتماشى مع استراتيجيتها الوطنية بشأن الإعاقة، ولمناصرة حقوق ذوي الإعاقة على الصعيد العالمي. ومن دواعي فخر نيوزيلندا أن تشارك في رئاسة مجموعة أصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب المكسيك، وأن تشارك في قيادة القرارات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية في اللجنة الثالثة، والقرارات المتعلقة بنظم الدعم لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع في مجلس حقوق الإنسان. وترحب نيوزيلندا بالتقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وتدعو إلى إتاحة إمكانية الوصول في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وكذلك إلى اضطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة بدور قيادي وإشراكهم في تنفيذ الاستراتيجية.

20 - واسترسلت فقالت إن نيوزيلندا ترحب بشكل خاص بتركيز الدورة الحالية على إعادة التفكير في إدماج منظور الإعاقة قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. والممارسات والقيم التي اكتست أهمية حاسمة في وضع الاتفاقية، بما في ذلك تكافؤ الفرص للجميع، وإشراك الفئات الأكثر تضررا في صنع القرار، وتطوير بنية تحتية عالمية قائمة على حقوق الإنسان، لا تزال جميعها ذات قيمة توجيهية وربما أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى في ضوء السياق الجيوسياسي الأوسع نطاقا. وينبغي للدول أن تدرج تلك الممارسات والقيم في العمليات والنتائج المقبلة في الفترة المتبقية من عام 2024. والسير مارتن هو مثال من شأنه أن يحفز أيضا الدول الأطراف على تركيز اهتمامها على إمكانات النظام الدولي. وكان السير مارتن دائما صادقا بشأن التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، وسعى إلى رسم مستقبل لا يُنسى فيه الماضي ولا يتكرر. وإحياءً لذكراه، تدعو نيوزيلندا جميع المشاركين إلى الالتزام بالنظم والعمليات التي من شأنها أن تجعل المساواة الفعلية حقيقة واقعة.

21 - **السيدة زنوج** (سلوفينيا): قالت إنه يجب على كل بلد أن يسعى جاهدا لتنفيذ الاتفاقات الدولية، بما في ذلك الاتفاقية، التي تُشكل حجر الأساس للتعاون الدولي بين أعضاء المجتمع الدولي. وإعادة التفكير في إدماج منظور الإعاقة ليست واجبا أخلاقيا فحسب، بل هي أيضا ضرورة استراتيجية. فالإعاقة ليست مجرد مسألة طبية، بل هي أيضا مسألة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومن الضروري تبني منظورات تتجاوز نطاق التعريف الطبي البسيط. ولذلك، يجب إعطاء الأولوية، على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء، لتلبية الاحتياجات الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة وللاعتراف بمساهمتهم في إقامة مجتمعات شاملة للجميع.

22 - ومضت قائلة إن التكنولوجيا تتقدم بوتيرة مذهلة، وهو ما له تداعيات على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، ولا سيما في سوق العمل، حيث تعيد التكنولوجيات الجديدة تشكيل طبيعة المهن وأساليب العمل. وتسعى سلوفينيا بنشاط، بالتعاون مع المنظمات المعنية بالإعاقة والمؤسسات البحثية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، إلى إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بإمكانية الوصول والعمالة والرقمنة. فعلى سبيل المثال، تعمل كلية الهندسة الكهربائية في جامعة إنديانا، بالتعاون مع المعهد الجيوديسي في سلوفينيا، على مشروع ينطوي على استكشاف التحديات اليومية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في سياقات مختلفة. والهدف من هذا المشروع هو تحسين الأوضاع الحياتية اليومية للأشخاص ذوي الإعاقة باستحداث أدوات وأجهزة جديدة وحلول تكنولوجية متقدمة.

23 - **السيد كوكس** (المراقب عن المنظمة المعنية بمتلازمة داون في أستراليا): قال إن كثيرا من الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية لا يعملون، ومن يعمل منهم غالبا ما يعمل في ورش أو مصانع لا توظف سوى الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ظل العمالة المنفصلة، غالبا ما يتقاضى الأشخاص ذوو الإعاقة أجورا أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى أنهم يستبعدون اجتماعيا. بيد أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية لهم الحق في العمل على قدم المساواة مع غيرهم في إطار العمالة المفتوحة. وهناك حاجة إلى أن يستوعب المزيد من أرباب العمل مفهوم الإدماج ويلتزمون به؛ فيجب أن يدركوا قيمة توفير وظائف حقيقية بأجور حقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. ويجب دعم مقدمي فرص العمالة المنفصلة لمساعدة موظفيهم على الانتقال إلى العمالة المفتوحة. وقد أوصت اللجنة الملكية المعنية بالإعاقة في أستراليا مؤخرا بإجراء إصلاح لنظام دعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تعمل على وضع خريطة طريق لضم المزيد من الأشخاص إلى العمالة المفتوحة ورفع الأجور التي تقل عن الحد الأدنى.

24 - ومضى قائلا إن ثمة منظمات مثل المنظمة المعنية بمتلازمة داون في أستراليا تعمل على إدخال تحسينات. بيد أن هذه المنظمات يمكنها تحقيق المزيد، وينبغي للحكومة أيضا أن تفعل المزيد. ويتعين إشراك الناشطين في مجال المناصرة الذاتية في كل مرحلة من مراحل أي عمل يضطلع به بهدف جعل العمالة أكثر شمولا للجميع. فلكل شخص الحق في الحصول على عمل هادف وفي بيئة ملائمة وأجر معقول. وأعرب عن أمله في إيجاد عالم يتمتع فيه الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية بنفس الفرص التي يتمتع بها أي شخص آخر سواءً على صعيد العمل أم الحياة.

25 - **السيد هينكسون** (بربادوس): قال إن مجلس وزراء بربادوس أنشأ في حزيران/يونيه 2022 لجنة استشارية وطنية لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وكُلفت هذه اللجنة بمهمة إعداد سياسة وطنية بشأن الإعاقة وصياغة مشروع قانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأنجزت هذه المهمة بحلول آذار/مارس 2023. واعتمد مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر 2023 سياسة وطنية شاملة للفترة 2023-2030،

تمثل جهدا تدريجيا متعدد الأوجه ومحدد الأهداف يرمي إلى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص الذين لديهم شكل من أشكال الإعاقة في بربادوس – والذين تقدر نسبتهم بـ 7 في المائة من السكان – والنهوض بهذه الحقوق والحريات وتعزيزها.

26 - ومضى قائلا إن حكومة بلده ملتزمة بالقضاء على جميع أشكال التمييز وبإزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق الإمكانات الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وتنميتهم الشخصية. وبناءً على ذلك، تحرص حكومة بلده على ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على سكن لائق ومزايا من قبيل القروض اللازمة لمباشرة مشاريع الأعمال الحرة، مما يؤدي إلى مشاركتهم وإدماجهم بشكل أكثر جدوى في جميع جوانب الحياة. وتقدم الحكومة معدات معينة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولديها سياسة بشأن التجهيز التحسيني لمنازل الأشخاص ذوي الإعاقة الضعفاء من الناحية المالية.

27 - وتابع قائلا إن رئيسة وزراء بربادوس قامت، في ميزانيتها لعام 2024، بتوسيع نطاق الدعم في مجال الضمان الاجتماعي ليشمل مجموعة أكبر من أشكال الإعاقة. وتعهدت الحكومة أيضا بوضع تشريع جديد من أجل الامتثال لالتزامات بربادوس الدولية بموجب الاتفاقية. وسيشكل هذا التشريع، بمجرد سنه، إطارا قانونيا لفرص التعليم والتدريب المجانيين والشاملين للجميع، وخدمات الرعاية الصحية التي يسهل الحصول عليها، ومبادئ الإجراءات الإيجابية في العمالة، ووسائل النقل الميسورة التكلفة والموثوقة، وسُبل الوصول المعقولة إلى المباني، والحماية من الكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحوّل الوشيك للإطار المؤسسي المتعلق بالخدمات الاجتماعية سيمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى مجموعة من الموارد أوسع مما يمكنهم الوصول إليه حاليا، مع التقليل من البيروقراطية.

28 - **السيد لوسادا توريس - كيبيدو** (إسبانيا): قال إن حكومة بلده قامت في شباط/فبراير 2024 بإصلاح المادة 49 من دستور عام 1978، وهي مادة مكرسة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكرامة الفرد والتنمية الحرة لشخصية الإنسان هما مبدآن مكرسان في الدستور باعتبارهما من دعائم الديمقراطية وسيادة القانون. وتحرص إسبانيا على صون الحقوق والحريات الأساسية المعترف بهما بموجب دستورها.

29 - ومضى يقول إنه علاوة على ذلك، فقد جرى في السنوات الأخيرة تعديل التشريعات الوطنية والإقليمية لتتوافق مع أحكام الاتفاقية، في حين ما فتئت هيئات المجتمع المدني تدعو إلى تعديل المادة 49 من الدستور لتعكس الواقع الاجتماعي الجديد والمعايير الدولية. وهناك أيضا اعتراف متزايد بالاحتياجات الخاصة للنساء والقصر من ذوي الإعاقة في إسبانيا. وفي هذا السياق، أصبح من الواضح أن صياغة المادة 49 ومضمونها بحاجة إلى تحديث. وتشدد الصياغة الجديدة للمادة 49 على تحقيق الحرية والمساواة بشكل فعال، وعلى الاستقلالية الشخصية الكاملة، والإدماج الاجتماعي، وبيئات يسهل على الجميع الوصول إليها. وتتضمن هذه الصياغة أيضا منظورا نسويا بالإضافة إلى حماية حقوق الأطفال والشباب. وهذا الإصلاح هو أول إصلاح اجتماعي للدستور على الإطلاق، وهو يكّرس ما تتسم به حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من طابع متداخل وشامل وعالمي. وهذا الإصلاح هو أحد الأمثلة على عمل المجتمع المدني والدولة معا من أجل توسيع نطاق الحقوق الاجتماعية.

30 - واختتم كلامه بالإشارة إلى أن الحرب هي سبب حدوث الإعاقات على نطاق واسع، ولذا يحثّ وفد بلده على إعطاء الأولوية للسلام والإدماج.

31 - **السيد رانغسيساوانغ** (تايلند): قال إن بلده ملتزم منذ أكثر من ثلاثة عقود برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تنميتهم. وقد حوّل بلده محور تركيزه من إعادة التأهيل إلى التمكين، وحرص على كفالة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم والاستفادة من برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية على قدم المساواة مع غيرهم. وتتبع تايلند نظاما جديدا لتسجيل حالات الإعاقة، وتشرك الأسر في رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برنامج "الأسرة الحاضنة"، وهو بديل عن الرعاية المؤسسية. وهناك أيضا مراكز خدمات مجتمعية لذوي الإعاقة أنشأتها منظمات إدارية محلية ومنظمات معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

32 - ومضى قائلا إن المؤسسات التعليمية في تايلند قد أعدت دورات مهنية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في القطاعين الخاص والعام. وتزود الحكومة الأشخاص ذوي الإعاقة بالأجهزة والتسهيلات المعينة، والأدوات المساعدة، والمساعدين الشخصيين، حسب الحاجة، بغية عدم ترك أي أحد خلف الركب.

33 - **السيد فاليدو مارتينيز** (كوبا): قال إنه في عالم يشكل فيه الإدماج واحترام التنوع عنصرين أساسيين، تسعى كوبا إلى أن تظل معيارا يُحتذى به لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة ورعايتهم. وينص دستور كوبا، الذي حُدّث في عام 2019، على ذلك الالتزام بوضوح مع تدابير مُعززة للحماية القانونية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستفيدون من وجود إطار مؤسسي متين وسياسات عامة وموارد حيوية تهدف إلى ضمان إدماجهم ومشاركتهم بصورة كاملة في المجتمع. ويمثل إنشاء الرابطة الكوبية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في الآونة الأخيرة إنجازا بارزا بالنسبة لبلده. وستنضم هذه الرابطة إلى صفوف المنظمات الأخرى التي تعمل جاهدة على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز استقلاليتهم وكرامتهم. ويحمي قانون الأسرة الجديد، إلى جانب تشريعات أخرى سارية المفعول، الحقوق الجنسية والإنجابية والأسرية للأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يمثل رفاههم وتنميتهم الشاملة أولويتين بالنسبة لكوبا.

34 - وأردف قائلا إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من ستة عقود، وتصنيف حكومة الولايات المتحدة الأحادي الجانب لكوبا كدولة راعية للإرهاب، يعوقان إلى حد كبير إمكانية وصول بلده إلى الموارد الأساسية، بما في ذلك الموارد اللازمة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الصعوبات التي تفرضها الولايات المتحدة، تواصل كوبا إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في توزيع الموارد، حيث تقدم الأجهزة التعويضية والمعينات السمعية والأطراف الاصطناعية والكراسي المتحركة وعصي المشي مجانا لمن يحتاجها. وحكومة بلده ملتزمة بضمان أن يكون كل شخص مستقل قادرا على العيش باستقلالية، وتُتاح له نفس الفرص المتاحة للآخرين وإمكانية المساهمة بشكل كامل في المجتمع. والأشخاص ذوو الإعاقة ليسوا مجرد مستفيدين من البرامج الاجتماعية المقدمة في كوبا، بل هم أيضا عناصر تغيير فعالة. فآرائهم تُسمع وتُحترم ومشاركتهم تحظى بالتقدير والتشجيع.

35 - **السيدة لوبيز** (نيكاراغوا): قالت، في بيان مسجل مسبقا بالفيديو، إن حكومة بلدها ملتزمة بمواصلة السعي لإعادة حقوق الإنسان للأسر في نيكاراغوا، ولا سيما تلك المنتمية إلى أشد الفئات ضعفا. فقد أدت السياسات الليبرالية الجديدة المفروضة في بلدها على مدى 16 عاما إلى إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة وتهميشهم وحرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية، وكذلك من حقوقهم في العمل والتعليم والرعاية الصحية. وتعمل حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، تماشيا مع نهجها القائم على الإنصاف والتكامل، على تعزيز

الرعاية العطوفة والمسؤولة للأطفال والبالغين من ذوي الإعاقة، وبالتالي توطيد العلاقات الشخصية والأسرية من أجل حياة أكثر كرامة.

36 - ومضت قائلة إن الأشخاص ذوي القدرات المختلفة يُنصت إليهم ويحظون بالاحترام ويتمتعون بالدعم القانوني والحكومي. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الحكومة في عام 2011 قانونا بشأن المساواة والإدماج وعدم التمييز. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الحكومة من خلال وزارة الصحة برامج قيّمة، منها برنامج "كلنا لنا صوت" الذي يركز على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول مجانا على رعاية عالية الجودة في مراكز العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل في جميع أنحاء البلد. وتتبع نيكاراغوا نهجا شموليا في التعليم وتكفل إدماج الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، سواء أكانت تتعلق بإعاقة أم لا. وهناك 25 مدرسة عامة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة على نطاق البلد.

37 - وأردفت قائلة إن نيكاراغوا تكفل حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في عمليات صنع القرار السياسي على قدم المساواة مع غيرهم. وتُعزَّز الجهود الرامية إلى إعمال هذه الحقوق من خلال رصد مبالغ في الميزانية لبرامج مخصصة في هذا الصدد، مما يدل على التزام حكومة بلدها بتعزيز ثقافة السلام والأمل وبناء مجتمع شامل للجميع وخالٍ من الكراهية.

38 - **السيد ريفز** (المراقب عن المجلس الدولي لتعليم ذوي العاهات البصرية): قال إن تدريس الرياضيات للطلبة المكفوفين أصبح يكتسي في العقود الأخيرة أهمية أكبر بكثير بسبب عاملين جديدين على الأقل. أولا، مع ازدياد عدد الأطفال المكفوفين الملتحقين بمؤسسات تعليمية شاملة للجميع، فإنه يجري عادةً تدريسهم من قبل معلمين لديهم خبرة محدودة في تكييف المواد التعليمية كي تلائم الأطفال ذوي العاهات البصرية. وفي الوقت نفسه، فإن أوجه التقدم المحرزة في التكنولوجيا المعينة تفتح الطريق أمام عالم جديد من الفرص التعليمية والوظيفية للأشخاص المكفوفين، وهي فرص تتطلب في أغلب الأحيان إرساء أسس قوية في المفاهيم الرياضية.

39 - ومضى قائلا إنه لمعالجة تلك المسألة، أعد المجلس الدولي لتعليم ذوي العاهات البصرية وشبكة أوفربروك - نيبون للتكنولوجيا التعليمية منشورا بعنوان *"تيسير تعلّم الرياضيات من أجل الأطفال ذوي العاهات البصرية"*، وهو متاح لتنزيله مجانا. وصدر هذا المنشور مصحوبا بأكثر من 600 مقطع فيديو من إعداد المعلمين لدعم تدريس الرياضيات بشكل فعال. وعلى مدى العقد الماضي، تولى هذا المجلس أيضا قيادة مبادرة تثبت أن إدماج الأشخاص ذوي العاهات البصرية في مراحل التعليم العالي يمكن أن يحدث تغييرات بنيوية في مجال رعاية المصابين بالعمى. وقام المجلس، بدعم من مؤسسة نيبون، بتيسير التحاق أكثر من 000 3 طالب من ذوي العاهات البصرية بالتعليم العالي في بلدان شرق آسيا، حيث أصبحوا نماذج يحتذى بها. ولم تُسهم هذه المبادرة في زيادة معدل التحاق الأطفال ذوي العاهات البصرية بجميع مستويات التعليم فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تغيير التصورات العامة بشأن الإعاقة البصرية. ومن شأن النظام التعليمي الذي يركز على توفير فرص تعلم الرياضيات والالتحاق بالتعليم العالي للطلاب المكفوفين أن يضمن إدماجهم، مما يدعم تحقيق الهدف العالمي المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. وكل من المجلس ومدرسة أوفربروك للمكفوفين على استعداد للعمل مع المجتمعات المحلية على مستوى العالم لنشر تلك التجارب الإيجابية في أنحاء أخرى من العالم.

40 - **السيدة هيريرا** (السلفادور): قالت إنه من الأهمية بمكان الإقرار بالالتزام والدور المنوطين بأعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشرفون على تنفيذ الاتفاقية، وينظرون في تقارير الدول الأطراف، ويصدرون توصيات لدعم وضع استراتيجيات من شأنها أن تعزز تنمية الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.

41 - وتابعت قائلة إن حكومة بلدها تعكف حاليا على تنفيذ خطة استراتيجية تهدف إلى إزالة الحواجز وتعزيز تكافؤ الفرص. وتتضمن الخطة ثمانية مجالات تركيز، منها التحول الرقمي وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتتبع السلفادور أيضا نظاما تعليميا شاملا للجميع: فابتداءً من عام 2022، جرى تزويد الطلاب ذوي الإعاقة الملتحقين بالتعليم الخاص والتعليم العادي بمعدات تكنولوجية مكيفة حسب الطلب. وعلاوة على ذلك، وضعت السلفادور خطة وطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم العمل، تركز على توفير فرص العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وتعزيز استقلاليتهم وتحسين نوعية حياتهم. وجرى بموجب هذه الخطة توظيف أكثر من 000 5 شخص من ذوي الإعاقة في مختلف الأعمال التجارية.

42 - وأردفت قائلة إن الحكومة ما فتئت تعمل بصورة تدريجية، في إطار خطتها الاستراتيجية الرامية إلى إزالة الحواجز، على إرساء الأسس اللازمة لإقامة مجتمع شامل للجميع مع إفساح المجال وإتاحة الفرص للمشاركة الفعالة. وتشدد الحكومة على قيمة التدخل المبكر الذي يمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق كامل إمكاناتهم، وعلى أهمية الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة كأصحاب حقوق. ويتمثل أحد المبادئ الرئيسية في المسؤولية المشتركة للأسر ومقدمي الرعاية اللذين يؤديان دورا مهما في تنمية قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتؤكد السلفادور من جديد اهتمامها بإقامة شراكات جديدة من شأنها أن تيسر تنفيذ تدابير التدخلات الشاملة للجميع التي ستحدث تحولا في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وستدعم مشاركتهم في مختلف الميادين الاجتماعية.

43 - **السيد كيم** سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن حكومة بلده تضع مصالح الشعب فوق كل اعتبار وتعمل على ضمان تمتع جميع أفراد الشعب بحياة كريمة يفتخرون بها. وتعلّق حكومة بلده أهمية كبيرة على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو ما يتضح من اعتمادها في عام 2003 قانونا بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة. ومنذ عام 1998، كانت هناك أيضا لجنة مركزية تعمل على تنسيق عملية تنفيذ السياسة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي عام 2016، أُنشئت لجنة وطنية إضافية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة. ويُحدد منصب كل شخص، تحت إشراف هاتين الهيئتين، على أساس شخصيته أو شخصيتها. ويواصل المركز الوطني لإعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة توفير التعليم بأشكال مختلفة، بما في ذلك التعليم المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى إجراء الدراسات العلمية والتقنية المتعلقة بإعادة التأهيل. ويتمتع جميع الأشخاص، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، بحياة سعيدة بفضل سياسات النظام الاشتراكي لبلده.

44 - وأردف قائلا إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسعى باستمرار إلى تنمية علاقات التعاون والتبادل على الصعيد الدولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ولا تزال حكومة بلده ملتزمة بأن تواصل العمل بسياساتها المتمحورة حول الإنسان من أجل تحسين الرفاه المادي والثقافي للأشخاص ذوي الإعاقة، وبأن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية.

45 - **السيدة كاليم – سانجيورجيو** (موناكو): قالت إن 1,3 بليون شخص، أو 16 في المائة من سكان العالم، لديهم شكل من أشكال الإعاقة، وأن نحو 80 في المائة من تلك الإعاقات هي إعاقات غير مرئية. وبالتالي، فإن إعادة التفكير في إدماج منظور الإعاقة تعني زيادة الوعي والتخلي عن العبارات المبتذلة والقضاء على أوجه التحيز. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أطلقت موناكو سياسة وطنية جديدة بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، تتضمن تسعة مجالات تركيز هي: التوعية بجميع أنواع الإعاقة؛ والتعليم والتدريب؛ والعمل والعمالة؛ والإسكان والبناء؛ والتنقل وإمكانية الوصول؛ والرعاية والدعم؛ وإمكانية المشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية؛ والاتصال؛ والاعتراف الدولي. وعلاوة على ذلك، وبغية جعل موناكو مرجعا أسمى من حيث إدماج منظور الإعاقة، اقترحت الحكومة ميثاق "هانديباكت"، وهو ميثاق شامل للمجتمع بأسره يهدف إلى ضمان استعداد جميع الجهات الفاعلة للترحيب بالأشخاص ذوي الإعاقة وفهمهم وتوظيفهم وتعليمهم وتدريبهم والعمل معهم. ويشكل الاتصال والوعي والدعم شعارات السياسة الجديدة.

46 - واستطردت فأشارت إلى التدابير التي اتُّخذت بالفعل، منها إنشاء شبكة "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا" لتحديد التحديات واقتراح الحلول وتحسين الدعم القائم؛ وإنشاء شبكة لمسألة الإعاقة داخل الحكومة؛ واختبار النظم المخصصة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والتجميع المركزي للمعلومات المتعلقة بالإعاقة في كل مرحلة من مراحل الحياة على موقع الحكومة الشبكي، لتعزيز إمكانية الوصول إليها؛ ووضع دليل توظيف للموظفين وأرباب العمل. ويشكل التأكد من أن الإعاقة معروفة ومفهومة لدى الكافة خطوة ضرورية في بناء مجتمع شامل للجميع. وتحرز موناكو تقدما في هذا الصدد متبعةً سياسة عملية تشمل جميع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص التي تعمل على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس يومي.

47 - وأردفت قائلة إن موناكو ستواصل، في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، النهوض بالرياضة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. وتمثل الرياضة أيضا عنصرا مهما في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى ما تعود به من فوائد على الصحة العقلية والبدنية.

48 - **السيد مارتينيز** (إكوادور): قال إنه في سياق إعادة التفكير في إدماج منظور الإعاقة في المرحلة الدولية الراهنة وقبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تعتبر حكومة بلده أن من الأولويات ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا بحقوقهم التي تحميها الصكوك القانونية الدولية والتشريعات الوطنية. ولا تزال إكوادور ملتزمة بتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فتحدد خطة التنمية الوطنية الخاصة بإكوادور للفترة 2024-2025 مبادئ توجيهية لتصميم السياسات العامة الشاملة للجميع وتنفيذها. وتتماشى هذه الخطة أيضا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد جرى إشراك المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والمنظمات العاملة من أجلهم في وضع السياسات العامة التي تتعلق بمسألة الإعاقة والتي وردت في الخطة الوطنية للمساواة في حالات الإعاقة، وهي أداة تخطيط تُستخدم في إعداد الميزانية. وتتماشى المجالات المواضيعية لتلك الخطة مع أحكام الاتفاقية.

49 - ومضى قائلا إن إكوادور تحرص على تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا من أجل مستقبل شامل للجميع، والتصدي للمخاطر وحالات الطوارئ الإنسانية، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بحياة كريمة والحصول على فرص عمل وسبل عيش مستدامة.

50 - **السيدة باتل** (الهند): قالت إن دستور بلدها يكفل المساواة في الحقوق لجميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وكانت الهند أيضا من أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاقية في عام 2007. والهند موطن لما يقدر بنحو 27 مليون شخص من ذوي الإعاقة الذين يواجهون تحديات بدنية ومالية ونفسية تتطلب تدخلات شاملة. ولذلك، اعتمدت الهند تشريعا في عام 2016 يقضي بزيادة عدد فئات الإعاقة المعترف بها من 7 فئات إلى 21 فئة وزيادة الحصص المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف الحكومية ومؤسسات التعليم العالي.

51 - ومضت قائلة إن من بين المبادرات الهامة الأخرى إدخال تحسينات على تسهيلات الوصول إلى المباني الحكومية ووسائل النقل العام والمطارات؛ وإنشاء سبعة معاهد وطنية للبحث والتطوير فيما يتعلق بإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وتوفير الأموال للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تعزيز استقلالهم الاقتصادي ومشاريع الأعمال الحرة الخاصة بهم؛ وإنشاء مكتب كبير المفوضين المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، اتُخذت مجموعة كبيرة من التدابير لجعل مراكز الاقتراع أكثر شمولا للجميع وأيسر في الوصول إليها خلال الانتخابات العامة التي اختتمت مؤخرا، والتي أُدلي فيها بأكثر من 600 مليون صوت. وقد شملت الترتيبات تحسين إمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع، وإتاحة دورات مياه مهيأة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، ومداخل ومخارج منفصلة، وأدلة اقتراع بطريقة براي، وآلات تصويت إلكترونية وقسائم تصويت تستخدم طريقة براي في الكتابة برموز ناتئة، وتوفير الكراسي المتحركة، ووسائل النقل العام المحلي بالمجان، وإعطاء الأولوية في الدخول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

52 - **السيدة فيتزجيبون** (المراقبة عن منظمة "كيستون" للخدمات الإنسانية الدولية): قالت إن منظمتها غير الحكومية لديها خبرة تزيد على 50 عاما في تنفيذ بدائل مجتمعية لإيداع الأطفال والبالغين من ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية. ويستند العمل الذي تضطلع به المنظمة إلى المادة 19 من الاتفاقية التي يُؤكد فيها على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش في المجتمع، وهو عمل مدفوع بالشراكات مع الناشطين في مجال المناصرة الذاتية والمنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد كان اعتماد الاتفاقية على نطاق واسع واعتماد اللجنة مبادئها التوجيهية بشأن إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، بما في ذلك في حالات الطوارئ (CRPD/C/5) إنجازين بارزين بالنسبة لحركة مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، فإن بطء الدول في تنفيذ المبادئ التوجيهية واستمرار الاعتماد على المؤسسات يحولان دون الإدماج الحقيقي والهادف للأشخاص ذوي الإعاقة. والإيداع في مؤسسات الرعاية له تأثير عميق وطويل الأمد على صحة الأطفال ذوي الإعاقة ونموهم ورفاههم، ولكن في غياب خدمات مجتمعية قوية وشاملة للجميع، بما في ذلك تقديم الدعم للأسر، فإن المؤسسات تُعتبر في كثير من الأحيان الخيار الوحيد المتاح.

53 - ومضت قائلة إن العمل الذي تقوم به منظمة "كيستون" قد أظهر أن الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع يمكن أن يتحقق من خلال إنشاء خدمات مجتمعية مستدامة وشاملة للجميع، خاصةً عندما تُصمم بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولفائدتهم في الوقت نفسه؛ وتعميم مراعاة منظور الإعاقة في أطر السياسات؛ وتعزيز منابر المناصرة الذاتية.

54 - واستطردت فقالت إن منظمة "كيستون" تدعو الدول الأعضاء إلى ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بهم وإدماجهما بصورة كاملة في جميع الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية؛ وإلى دعم تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بحياة مجتمعية، وإنهاء جميع أشكال الإيداع في مؤسسات الرعاية، وإنشاء خدمات مجتمعية شاملة ومتاحة للجميع؛ وإلى إحداث تحول في نظم رعاية الأطفال

ذوي الإعاقة لإعمال حق كل طفل في أن يعيش مع أسرته ومجتمعه؛ وإلى الاستفادة من خبرات أفراد الأسر ودعم الأخصائيين بشكل مباشر في تلك الجهود. وإنهاء عزل الأشخاص ذوي الإعاقة ليس ممكنا فحسب، بل هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

55 - **السيدة غونزاليس أولاتي** (كوستاريكا): قالت، في بيان مسجل مسبقا بالفيديو، إن حكومة بلدها اتخذت خطوات محددة، من خلال التنسيق بين المؤسسات وبمشاركة المجتمع المدني، نحو إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في القوة العاملة. وتشمل التدابير المتخذة في هذا الصدد تعزيز اللجنة الوطنية المعنية بالقابلية للتوظيف والعمل؛ وتنفيذ برنامج بشأن القابلية للتوظيف بالتنسيق مع مؤسسة أونسي للتعاون والإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة (Fundación ONCE para la Cooperación e Inclusión Social de Personas con Discapacidad)، وهو برنامج تشارك فيه بالفعل 15 شركة من الشركات الكبرى؛ ووضع أهداف ذات تأثير مباشر كجزء من الاستراتيجية الوطنية بشأن القابلية للتوظيف والمواهب البشرية.

56 - ومضت قائلة إن تعزيز تطبيق التكنولوجيات والمعارف الجديدة يمثل أولوية بالنسبة لكوستاريكا. فمن المهم اتخاذ تدابير حاسمة في سد الفجوة الرقمية التي تؤدي إلى ترك أشد الأشخاص ذوي الإعاقة فقرا خلف الركب، وتعزيز الذكاء الاصطناعي الشامل للجميع من أجل إنشاء أسواق أكثر تمحورا حول الإنسان تلبي احتياجات الناس المتنوعة. وينبغي أن تتخذ الدول أيضا إجراءات لضمان أن تكون التكنولوجيا المعينة وخدمات الدعم ميسورة التكلفة، وأن تكون نظم الحماية الاجتماعية مستدامة. ويجب أن يكون الأطفال والشباب من ذوي الإعاقة جزءا من تلك العمليات، بحيث تساهم تجاربهم في بناء حاضر ومستقبل شاملين للجميع. وتستلزم إدارة المخاطر على نحو شامل للجميع في كوستاريكا مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب والاستجابة لها.

57 - **السيد كاتانغا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن حكومة بلده تسعى إلى ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المواطنون الآخرون. وقد وفرت الاتفاقية لبلده إطارا لوضع التشريعات والسياسات والبرامج الرامية إلى تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، اعتمدت جمهورية تنزانيا المتحدة، في قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، تعريفا شاملا للإعاقة يغطي العاهات الجسدية والعقلية والحسية وكذلك الحواجز البيئية التي تحد من مشاركة الفرد في المجتمع.

58 - واسترسل قائلا إنه وفقا لتعداد أجري في عام 2022، فإن 11,2 في المائة من التنزانيين لديهم شكل من أشكال الإعاقة. ولذلك، ما فتئت حكومة بلده تعطي الأولوية لتعميم مراعاة منظور الإعاقة في جميع البرامج والسياسات والخطط الحكومية. وأنشأت حكومة بلده وزارة للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك قاعدة بيانات إلكترونية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة تُستخدم في إعداد الإحصاءات وتوجيه السياسات والبرامج الشاملة للجميع والقائمة على الأدلة. ولدى جمهورية تنزانيا المتحدة أيضا سياسة جديدة بشأن الإعاقة تقوم على شعار "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا". ويقدر بلده الفرصة التي أتيحت له للنظر في التقدم الذي أحرزه وللتعلم من الدول الأعضاء الأخرى؛ ويدعو في الوقت نفسه إلى تعزيز التعاون الدولي لتنفيذ الاتفاقية.

59 - **السيدة عبد الكريم** (ماليزيا): قالت إن حكومة بلدها تناولت على نحو شامل، في قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2008، المسائل المتعلقة بتسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وإعادة تأهيلهم وتنميتهم ورفاههم العام، والتي تعززت أكثر بإنشاء مجلس وطني مخصص للأشخاص ذوي الإعاقة.

واستحدثت ماليزيا أيضا برنامجا للتوجيه الوظيفي، يجري من خلاله توفير الدعم للأفراد ذوي الإعاقة للانضمام إلى القوة العاملة، وتقديم إرشادات لأرباب العمل بشأن مبادئ التصميم العام لحيز المكاتب، وبشأن كيفية تعزيز البيئات المواتية للأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيعهم في مكان العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى 64 شخصا التدريب والمنح من خلال برنامج لريادة الأعمال أُعد خصيصا للأشخاص ذوي الإعاقة، وأُطلق في عام 2022.

60 - وتابعت قائلة إن لدى ماليزيا خطة منسقة بشأن الاستجابة في حالات الكوارث تحدد المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها مختلف الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في إدارة الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، قامت حكومة بلدها، تماشيا مع التزاماتها بموجب إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 واتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، بتضمين إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الكوارث الخاصة بها أحكاما مصممة خصيصا بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة ومساعدتهم.

61 - وأردفت قائلة إن المركز الإقليمي للاحتياجات التعليمية الخاصة التابع لمنظمة وزراء التربية بجنوب شرق آسيا، الذي يتخذ من ماليزيا مقرا له، يؤدي دورا محوريا في تعزيز جودة التعليم المقدم إلى ذوي الاحتياجات الخاصة. ويقوم هذا المركز، من خلال مجموعة من مبادرات بناء القدرات والبحوث والابتكار والتخطيط الاستراتيجي، بتمكين معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب ذوي الإعاقة والمجتمع ككل في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

62 - **السيد موشايافانهو** (زمبابوي): قال إنه ينبغي تسخير التقدم التكنولوجي السريع للنهوض بالتكنولوجيات المعينة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما التكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حالات الخطر أو حالات الطوارئ الإنسانية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إدخال التطورات التكنولوجية في تدابير التصدي للتهديدات العالمية، التي غالبا ما تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة. ويكتسي نقل التكنولوجيا أهمية في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم للغاية تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق وسبل العيش المستدامة، بما في ذلك المشاريع الخاصة بهم التي توفر لهم سبل العيش، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

63 - واسترسل فقال إنه إدراكا من حكومة بلده لأهمية تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها، فقد أصدرت سياسة وطنية بشأن الإعاقة تتماشى مع الدستور الوطني والاتفاقية. وتتضمن السياسة فروعا مخصصة للتعاون الدولي، والتكنولوجيا المعينة، والمخاطر وحالات الطوارئ الإنسانية، والعمالة والاعتماد على الذات. وحددت الحكومة أيضا حصة بنسبة 15 في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة في وظائف القطاع العام وهي تشجع القطاع الخاص على توظيف المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير ترتيبات تيسيرية معقولة لهم في مكان العمل. ولا تزال الحكومة مستعدة للدخول في مناقشات بنّاءة والتعاون مع الدول الأخرى، وكذلك مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، بشأن مسائل الإعاقة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا.

64 - **السيد الفتلاوي** (العراق): قال إن انضمام بلده إلى الاتفاقية قد كان له أثر بالغ في اعتماده القانون رقم (38) لسنة 2013، الذي يهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأعمال هيئة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة. ويعرب العراق عن تثمينه لجهود الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف

التنموية المنصـــوص عليها في الاتفاقية، رغم وجود تحديات عديدة، بما فيها تزايد أعداد الأشـــخاص ذوي الإعاقة نتيجة مخلفات الإرهاب؛ وحروب تشعل فتيلها المنظمات الإرهابية، مثل داعش؛ ومشاكل أخرى مثل حالات النزوح القسري وملف الألغام.

65 - وأضـاف قائلا إن حكومة العراق قد اعتمدت خطوات إجرائية مهمة نحو ضـمان حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، بما فيها تعديل على القانون رقم (38) لسـنة 2013 بغية تجسـيد نهج جديد قائم على الحقوق نحو قضـايا ذوي الإعاقة والتنمية. وقد اسـتخدمت حلولا رقمية لوصـول الأشـخاص ذوي الإعاقة إلى حقوقهم وامتيازاتهم بطرق ميسّـرة لهم. وقد قامت الحكومة أيضـا برصـد مبالغ مالية لتخصـيص المعينات الطبية والأطراف الاصطناعية، ولبدء تشغيل برامج التأهيل المجتمعي والنفسي.

66 - وأشـار إلى أن الحكومة تركز جهودها على تمكين الطلاب ذوي الإعاقة بواسـطة برامج تعليمية من المرحلة الابتدائية وصـــولا إلى مرحلة الدراســـات العليا. وتشـــمل المجالات الأخرى تدابير لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكافحة التمييز ضدهم ومنع إقصائهم الاجتماعي.

(ب) مناقشات المائدة المستديرة *(تابع)*

’3‘ تعزيز حقوق الأشـــخـاص ذوي الإعـاقـة في العمـل اللائق وســـبـل العيش المســـتـدامـة (CRPD/CSP/2024/4)

67 - *ترأس الجلسة السيد سيكيريس (اليونان)، نائب الرئيس بالنيابة، والسيد كوموينداا (المجتمع المدني) بوصفهما رئيسين مشاركين.*

68 - **السـيد سـيكيريس** (اليونان)، الرئيس المشـارك: قال إن الإطار المعياري العالمي الحالي، الذي يتألف من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والصكوك الإنمائية الدولية، يوفر أصـلا توجيهات شاملة بشأن النهوض بحقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة من حيث العمل اللائق وسـبل العيش المسـتدامة. وتشـكل هذه الاتفاقية الملزمة قانوناً، معياراً قوياً للدول الأطراف فيها البالغ عددها 191 دولة. فبموجب المادة 27 منها، يقع على الدول الأطراف التزام باتخاذ تدابير معينة لتعزيز حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة في مجالي العمل والعمالة.

69 - وأضـاف قائلا إن الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة قد تعهدت، في خطة عام 2030، بعدم ترك أحد خلف الركب وشـددت على مسـؤولية الدول عن احترام حقوق الإنسـان والحريات الأسـاسـية للجميع وحمايتها وتعزيزها، دون تمييز من أي نوع. ويجسـد الهدف 8 من أهداف التنمية المسـتدامة التزام المجتمع الدولي بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، إلى جانب توفير الأجر المتســـاوي لقاء العمل المتساوي القيمة للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

70 - وأردف قائلا إنه، على الرغم من أن العديد من البلدان قد أحرزت تقدماً ملحوظاً منذ اعتماد الاتفاقية، فإن التقدم المحرز ظل متفاوتاً وبطيئاً للغاية، بشكل عام. فلا يزال عدد كبير جدا من الأشـخاص ذوي الإعاقة يواجهون أشـكالاً متعددة من التمييز والإقصـاء، إلى جانب حواجز مادية واجتماعية واقتصـادية وثقافية تحول دون تمتعهم الكامل بحقوقهم. وهناك فجوات هائلة بين الالتزامات السـياسـية الرفيعة المسـتوى والواقع في الميدان، وتتجلى هذه الفجوات في التجربة التي يعيشـها العديد من الأشـخاص ذوي الإعاقة في البلدان والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.

71 - واستطرد قائلا إن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم للحصول على عمل لائق وسبل عيش مستدامة يشكلان ضرورة حتمية من منظور حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ويمثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة للمجتمع الدولي لتحسين حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، بسبل منها العمل على ضمان إعمال حقوقهم في العمل اللائق وسبل العيش المستدامة. ولذلك، فإن مناقشة المائدة المستديرة الحالية ستكون بمثابة منتدى لاستعراض التقدم المحرز، وتحديد التحديات القائمة والناشئة والتصدي لها، وبحث الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة تعزيز إدماج منظور الإعاقة والحقوق في العمل اللائق وسبل العيش المستدامة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

72 - **السيد ساماتار** (الممثل الخاص بالنيابة، منظمة العمل الدولية)، مشارك في حلقة النقاش: قال إن بيانات المنظمة لا تزال تظهر أن هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحسين فرص العمالة المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. فهناك ما يقارب 7 من كل 10 أشخاص من ذوي الإعاقة خارج دائرة القوى العاملة، مقابل 4 من كل 10 أشخاص غير ذوي الإعاقة. ومعدل مشاركة النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل منخفض بشكل خاص. وفي جميع أنحاء العالم، ترتفع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بغيرهم في صفوف العاملين لحسابهم الخاص. وفي البلدان النامية حيث يمثل الاقتصاد غير النظامي في كثير من الأحيان الحصة الأكبر من الاقتصاد الوطني، ترتفع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة أيضا مقارنة بغيرهم في صفوف العاملين في الاقتصاد غير النظامي، وهو ما يؤدي إلى افتقارهم للحماية الاجتماعية. وحيثما تتوافر بيانات الأجور، فإنها تظهر فجوة أجور مرتبطة بالإعاقة، وهي فجوة لا يُعزى الجانب الأكبر منها إلى الاختلافات في مستويات التحصيل الدراسي أو السن، وإنما إلى المعاملة غير المنصفة للعمال ذوي الإعاقة. وفي جميع المناطق، فإن احتمال عدم التحاق الشباب ذوي الإعاقة بالعمالة أو التعليم أو التدريب يعادل ضعف هذا الاحتمال بالنسبة للشباب غير ذوي الإعاقة. وتظل المادة 27 من الاتفاقية، المتعلقة بالعمل والعمالة، بعيدة كل البعد عن الواقع الذي يعيشه العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أجل تحسين هذه الحالة، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن الأهم من ذلك، هو ضرورة تعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل شامل وفعال في المبادرات العامة مثل تعزيز عمالة الشباب والتدريب المهني.

73 - ومضى في كلامه قائلا إنه، على صعيد أكثر إيجابية، فإن الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية ما فتئت تتعاون مع أرباب العمل في القطاع الخاص من أجل تعزيز عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. فعلى مدار أكثر من عقد من الزمن، دأبت هذه الشبكة على وضع ممارسات مؤسسية نموذجية في مجال إدماج منظور الإعاقة وعلى تحديد هذه الممارسات ونشرها، معززة بذلك قوة عاملة أكثر تنوعاً وشمولاً للجميع. وعلى الصعيد العالمي، تتألف الشبكة من 40 مؤسسة رائدة متعددة الجنسيات من قطاعات متنوعة، وستة كيانات دولية غير تجارية ذات خبرة في مجال الإعاقة والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة. وهناك أيضا 40 شبكة وطنية للأعمال والإعاقة، تتخذ معظمها مقرا لها في بلدان الجنوب، توفر منصات يقودها أرباب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العاملة على الصعيد الوطني أو الإقليمي والفروع المحلية للمؤسسات المتعددة الجنسيات من أجل تبادل الآراء والدعم بشأن المسائل المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة.

74 - وأشار إلى أن الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة للمنظمة تقدم أيضا أداة مجانية للتقييم الذاتي على شبكة الإنترنت تساعد الشركات على تحديد الفجوات، وإعطاء الأولوية للإجراءات التصحيحية والوصول إلى التوجيه والدعم الفنيين القائمين على حقوق الإنسان فيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

75 - وذكر أن الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة للمنظمة ستصدر، في مؤتمرها السنوي العالمي الحادي عشر، المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، منتجين معرفيين: يتعلق أحدهما بأهمية إدراج المسائل المتعلقة بالإعاقة في الجهود البيئية والاجتماعية وجهود الحوكمة التي تبذلها الشركات، ومؤشرات الأداء الأساسية المتعلقة بالإعاقة؛ ويتصل الثاني بإدماج منظور الإعاقة في سلاسل الإمداد وسبل مساهمة سلاسل الإمداد في توفير العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة.

76 - واسترسل في كلامه قائلا إن المنظمة ما فتئت تساهم، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، في العمل المناخي المراعي لمنظور الإعاقة. وفي حين ينصب جل الاهتمام في هذا المجال على التأثير السلبي لتغير المناخ على الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن المنظمة تركز على ضمان أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الاضطلاع بدور فعال في الانتقال العادل إلى اقتصاد خفيض الكربون والوصول إلى الوظائف الخضراء التي يفضي الانتقال بالفعل إلى استحداثها. وتنشط المنظمة في مجال آخر هو اقتصاد الرعاية والدعم. وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم في سن العمل والذين يحتاجون إلى دعم شخصي، فإن الحصول على هذا الدعم، وبالطريقة التي يحتاجونها، من شأنه أن يحدد القدرة على العمل من عدمها. ويعقد مؤتمر العمل الدولي في الوقت الحاضر مناقشة عامة بشأن اقتصاد الرعاية، وستحدد الوثيقة الختامية أعمال المنظمة في السنوات القادمة.

77 - واستطرد قائلا إن منظمة العمل الدولية تسعى، عن طريق عملها مع دوائر الأعمال التجارية، إلى محاربة الفكرة الخاطئة بأن الخيار الوحيد المتاح للأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية هو العمل في الاقتصاد غير النظامي. وقد بدأت في الآونة الأخيرة مشروعاً مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية يهدف إلى تعزيز إدماج منظور الإعاقة في التجارة. وسيقام الحدث الأول في إطار هذا المشروع خلال الاستعراض العالمي المعني بالمعونة لصالح التجارة، المزمع عقده في جنيف لاحقا في حزيران/يونيه 2024. وقد دأبت منظمة العمل الدولية أيضا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، على وضع خطط الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور الإعاقة. ففي العديد من البلدان، لا يمكن العمل والحصول في نفس الوقت على استحقاقات العجز غير القائمة على الاشتراكات وهو ما يعني أن الأشخاص ذوي الإعاقة ينتهي بهم المطاف إما بعدم الالتحاق بسوق العمل أو بالعمل في قطاع الاقتصاد غير النظامي. ويجب أن يكون تقاضي استحقاقات العجز متوافقا مع العمالة المأجورة، ذلك أن تلك الاستحقاقات ضرورية لتغطية التكاليف الإضافية المترتبة على التعايش مع الإعاقة في بيئات إقصائية عادة ما يتعذر الوصول إليها.

78 - وأشار إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل منظومة الأمم المتحدة، فإن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل في المبادرات العالمية الأكثر أهمية. ويشكل كل من المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل والتحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية، اللذان تواصل منظمة العمل الدولية دعمهما بقوة، مثالين على مبادرات عالمية يتعين أن تكون قدوة يُحتذى بها فيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

79 - **السيد تسنغ** (خدمات إمكانية استخدام الوسائل الرقمية، شركة إتش إمباثي (Etch Empathy)، سنغافورة)، مشارك في حلقة النقاش: قال إنه عندما فقد بصره قبل 10 سنوات، حين كان يبلغ من العمر 16 سنة، أخبره طبيب أن لا أمل له في مواصلة دراسته وأن أحد المسارات الوظيفية الوحيدة المتاحة له هي

أن يصبح معالجا بالتدليك. فقد ظنّ أن ضعف بصره يعني أن حياته انتهت، وأنه محكوم عليه بالفشل كشخص بسبب إعاقته. ولحسن الحظ، فإنه يعيش في وقت تعالج فيه الحكومات والمجتمعات بشكل متزايد مسألة الإدماج والعيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة، وقد دأبت سنغافورة على العمل لمناصرة العمالة الشاملة للجميع.

80 - وأضاف قائلا إن لسنغافورة خريطة طريق تُعرف باسم الخطة الرئيسية التمكينية لعام 2030 (Enabling Masterplan 2030)، تهدف إلى توجيه التقدم نحو مجتمع شامل للجميع بحق. وتشمل الخطة مجالات منها البنية التحتية والرعاية الصحية ووسائل الترفيه والعمالة التي يمكن الوصول إليها. ويتمثل الهدف في زيادة معدل عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة ليبلغ نسبة 40 في المائة بحلول عام 2030، وعلى الرغم من التحديات، فإن سنغافورة تحرز تقدماً في هذا الصدد: فقد ارتفع معدل عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاما و 64 عاماً من 28,2 في المائة في عام 2019 إلى 32,7 في المائة في عام 2023. ويتمثل أحد العوامل الرئيسية وراء هذا النجاح في برامج العمالة التي وضعتها الحكومة، مثل برنامج الباب المفتوح (Open Door) الذي بدأ تنفيذه في عام 2014. وفي إطار هذا البرنامج، يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول مجانا على التوجيه الوظيفي وتحديد الوظائف التي تناسب مهاراتهم، بالإضافة إلى دعم ما بعد مرحلة التنسيب لمدة تصل إلى سنة؛ ويمكن لأرباب العمل الذين يسعون إلى تعزيز قدرتهم على استيعاب الجميع الحصول على منح كبيرة للتدريب وإعادة تصميم الوظائف، تغطي ما يصل إلى 90 في المائة من تكاليف تدريب المشرفين وزملاء العمل، وهو ما يمكنهم من توفير بيئة عمل شاملة للجميع وملائمة للموظفين ذوي الإعاقة. والهدف من وضع تدابير مثل برنامج الباب المفتوح هو الحد من المقاومة والتردد لدى أرباب العمل بشأن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذه التدابير ضرورية: ففي دراسة استقصائية أجريت في سنغافورة في عام 2019، تتخذ نسبة 58 في المائة من المشاركين في الدراسة مواقف إيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل، بينما لا تزال نسبة 42 في المائة تتخذ مواقف محايدة أو سلبية.

81 - وأردف قائلا إن إمكانية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة هي مسألة رئيسية أخرى. ولبلده مبادرة وطنية للتدريب على المهارات تعرف باسم مهارات المستقبل في سنغافورة (SkillsFuture Singapore)، يتاح في إطارها عدد متزايد من الدورات التدريبية المصممة لأغراض خاصة، مع تقديم إعانات للأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك أيضا منح لمقدمي التدريب من أجل تصميم دورات تدريبية خصيصا لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمكن هذه الدورات الأفراد بتزويدهم بالمهارات اللازمة للحصول على عمل أو الانتقال إلى فرص وظيفية جديدة، ولا سيما في القطاعات التي تشهد نموا مثل الإعلام والتكنولوجيا. ويحصل جميع السنغافوريين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، على رصيد افتتاحي بقيمة 370 دولارا تقريبا عند بلوغهم سن 25 عاما، لتغطية تكلفة الدورات والشهادات المعتمدة في إطار البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جُربت في عام 2023، مبادرة جديدة تعرف باسم قطب الأعمال التمكينية (Enabling Business Hub). وتقام هذه المراكز بالقرب من المناطق السكنية من أجل تقريب فرص التدريب والعمالة من منازل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقدم خدمات شاملة متعلقة بالعمالة، بما فيها خدمات تحديد الوظائف التي تناسب مهاراتهم.

82 - واستطرد قائلا إنه على الرغم من التقدم الذي أحرزه بلده، فإن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات. ويجب بذل المزيد من الجهد لتفكيك القوالب النمطية والتغلب على التحيزات. وتكشف دراسة استقصائية أجريت في عام 2019 بشأن المواقف العامة من الأشخاص ذوي الإعاقة في سنغافورة أن الأشخاص الأكبر

سنا والأقل تعليماً يميلون إلى الاعتقاد بأن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يستطيعون أن يؤدوا سوى الوظائف البسيطة، وذلك غير صحيح بتاتا. ومن الضروري العمل باستمرار على استعراض برامج التعليم مدى الحياة وتعزيز إمكانية الوصول إليها. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود، أيضاً، لزيادة فهم كيفية استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للتكنولوجيات المعينة في العمل. وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى تتبع التنسيب الوظيفي ومعدلات العمالة، فإنه من المهم تقييم الرضا الوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة وآفاقهم من حيث التنقل الوظيفي وفرص التقدم.

83 - وأشار إلى أن مسيرة بلده نحو العمالة المراعية لمنظور الإعاقة قد أظهرت أن العديد من الشركاء لهم أدوار ضرورية يضطلعون بها، وهم: الحكومات ودوائر الأعمال التجارية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوو الإعاقة أنفسهم. وهو في الوقت الحاضر في طور تأسيس شركته الخاصة ويتطلع إلى مستقبل مشرق قائم على العمالة الشاملة للجميع على مدى السنوات القادمة. وينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية أن تأخذ زمام المبادرة في إقامة شراكات من أجل ضمان الاعتراف بتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم.

84 - **السيد كوكس** (المنظمة المعنية بمتلازمة داون في أستراليا)، مشارك في حلقة النقاش: قال إن هناك حوالي 000 20 شخص في أستراليا يعملون في إطار العمالة المنفصلة ولدى حوالي 75 في المائة منهم إعاقات ذهنية. ولسوء الحظ، لا تنتقل سوى قلة قليلة من الأشخاص من العمالة المنفصلة إلى العمالة المفتوحة، وغالباً ما يتقاضون أجوراً أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور. غير أن هناك أدلة قوية على أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية يمكنهم العمل في إطار العمالة المفتوحة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق نواتج أفضل.

85 - واسترسل في كلامه قائلا إنه، حتى في إطار العمالة المفتوحة، يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية في كثير من الأحيان من نقص التوظيف والأجور المتدنية، ويصعب عليهم إيجاد فرص للحصول على عمل بأجر جيد. ومع ذلك فإن لهم الحق في العمل على قدم المساواة مع الآخرين في إطار العمالة مفتوحة، ويتعين على أرباب العمل أن يدركوا القيمة الحقيقية لتوفير وظائف جيدة لهؤلاء الأشخاص في أماكن عمل تدعمهم. ويمكن تحويل قطاع العمالة بتحسين المسارات المؤدية إلى العمالة المفتوحة وتوفير الدعم الملائم والمعلومات الصحيحة لأرباب العمل.

86 - وأردف قائلا إن الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية يتطلعون إلى الانتقال إلى أجور عادلة في ظل نظم توفر دعما أفضل لكي يُقبل أرباب العمل على توظيفهم. وعلى الرغم من أنه قد عمل في شركة دولية كبيرة تنتهج سياسات إدماج رائعة، فإن الواقع هو أنه لم يحظ سوى بدعم ضئيل للغاية ولم يكن لدى الموظفين فهم حقيقي لسبب وجوده هناك.

87 - وأشار إلى أنه ينبغي توفير الخبرة المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية من أجل دعم انتقالهم إلى العمالة المفتوحة، ولا ينبغي النظر في دعم المشاركة في العمالة المنفصلة إلا بعد بحث جميع الخيارات الأخرى. وينبغي أيضا دعم مقدمي العمالة المنفصلة لبناء قدرات القوى العاملة لديهم على الانتقال إلى العمالة المفتوحة. وتدعم حكومة أستراليا مشكورة هذه الجهود. ومع ذلك، فإنه لا يزال من الممكن بذل المزيد من الجهود لتحسين نواتج العمالة. وفي المستقبل، ينبغي أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية نفس الفرص المتاحة للجميع على صعيد العمل والحياة.

88 - **السـيدة لوزانو ميدينا** (منظمة هيومن رايتس ووتش في كولومبيا (Human Rights Watch Colombia))، مشـاركة في حلقة النقاش: قالت إن قصـتها تدور حول تخطي الحواجز الاجتماعية واعتناق التقبل وتنمية حب الذات والسـعي الدؤوب وراء الفرص. وهي امرأة تبلغ من العمر 27 عاماً تعاني من إعاقة ذهنية، وهي حائزة حالياً على زمالة ماركا بريسـتو من منظمة هيومن رايتس ووتش ومدافعة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المهم توضيح أن الإعاقة ليست مرضاً: فالأشخاص ذوو الإعاقة هم أفراد ذوو قيمة يتمتعون بقدرات مختلفة وهم قادرون على اتخاذ القرارات والمسـاهمة بشـكل إيجابي في مجتمعاتهم المحلية. غير أنهم يواجهون العديد من الحواجز الاجتماعية والعقبات المبنية على المواقف التي تحد من مشـاركتهم اليومية في المجتمع. وعندما كانت في الرابعة من عمرها، قيل لوالديها إنها لا تسـتطيع الالتحاق بمدرسـة ثنائية اللغة لأنها لن تكون قادرة على التحدث بلغة واحدة، ناهيك عن لغتين. وعندما كانت في الحادية عشـرة من عمرها، قيل لهما إنها لن تتخرج من المدرسـة الثانوية. ومع ذلك، فإنها، في الواقع، تجيد اللغتين الإسـبانية والإنكليزية، وقد أكملت تعليمها بنجاح، وهي تشـغل وظيفة في ظل الدعم اللازم للتفوق وتتعلم باستمرار كيفية الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

89 - وأضافت قائلة إنه يمكن للمجتمعات أن تعتمد ممارسات نموذجية لضمان توفير بيئات عمل يمكن الوصـول إليها للأشـخاص ذوي الإعاقة. فقد سـنّت حكومة العراق، على سـبيل المثال، تشـريعاً ينص على فرض حصـص عمالة للأشـخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص. وقد اعترفت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحصص العمالة بوصفها أداة لتعزيز عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي أن تكون هذه الحصـص إجراءات إيجابية تهدف إلى إدماج الفئات المهمشـة تاريخياً في القوة العاملة، بما يكفل قدرتها على ممارسة حقوقها. غير أن التنفيذ والمتابعة الفعالين هما أمران ضروريان، ولسوء الحظ، فإنهما لا يتوافران في العراق في الوقت الحاضـر. وكثيرا ما تكون الحصـص في حد ذاتها غير كافية لإزالة الحواجز التي تحول دون العمالة، وفي حال اسـتخدامها، فإنها ينبغي أن تقترن بإنفاذ تشـريعات أخرى تتعلق بعدم التمييز والمساواة من أجل تجنب المشاركة الشكلية والفصل في مكان العمل. وعلى الرغم من التحديات المطروحة، فإن هناك فسحة للأمل. ويقود تجمع المعوقين في العراق حلقات عمل لتثقيف أرباب العمل بشأن حقوق العمالة الواجبة للأشـخاص ذوي الإعاقة وتشـجيعهم على التوظيف وفقاً لذلك. وعقب انعقاد إحدى حلقات العمل هذه، وظف مدير العمليات في مخبز كبير في بغداد خمسة عمال صمّ، ونظراً لإعجابه بأدائهم قام بتوظيف آخرين. ويعمل لديه في الوقت الحاضر ما يقارب 30 فرداً أصما وهو يدعو مؤسسات الأعمال الأخرى إلى أن تحذو حذوه.

90 - وأردفت قائلة إن هناك حواجز كبيرة لا تزال قائمة في العديد من البلدان، بما فيها العراق وبلدها، كولومبيا. ومع ذلك، يمكن إجراء تحسـينات من خلال وضـع برامج مناسـبة. ففي كولومبيا، يقوم البرنامج التعليمي للانتقال إلى سن الرشد (Transition to Adult Life Education Programme)، الذي تقوده المنظمة غير الحكومية المعروفة باسـم التعاونية المتعددة الأنشـطة للعقول المختلفة (Cooperativa Multiactiva Mentes Diferentes) بالشراكة مع جامعة روزاريو (University of Rosario)، بتعليم شـباب من ذوي الإعاقة المهارات الحياتية والحقوق الأسـاسـية، معززا بذلك مجتمعاً داعماً وشـعوراً بالانتماء. ونتيجة لهذه البرامج، فقد تمكنت من تأكيد حقوقها واكتسـاب تجربة تعليمية فريدة من نوعها والاندماج بشـكل كامل في المجتمع. وهي تدير شؤونها المالية بنفسها وتعيش بشكل مستقل وتتخذ قراراتها بنفسـها، بالإضـافة إلى كونها جزءا من شـبكة داعمة. فالأشـخاص ذوو الإعاقة بإمكانهم تخطي العقبات وتجاوز عتبة التوقعات

وتقديم إسهامات كبيرة للمجتمع إذا أتيحت لهم فرص حقيقية وتلقوا الدعم المناسب وكان هناك إيمان بقدراتهم. وبصفتها حائزة لزمالة ماركا بريستو، فإنها تستعد للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بقوة أكبر. وستسعى إلى إذكاء الوعي في صفوف الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع على نطاق أوسع. ويحتاج الأشخاص ذوو الإعاقة إلى التمكين وإلى شبكات داعمة وفرص حقيقية للإدماج من أجل أن يعيشوا حياة كريمة ومستقلة.

91 - واسترسلت في كلامها قائلة إنها تدعو جميع الحاضرين إلى الإسهام بفعالية في الوفاء بالتزامات الدول الأطراف بموجب الاتفاقية. وفيما يتعلق بالتعليم الشامل للجميع، على وجه التحديد، فإنه يجب على الدول أن تنشئ نظما تعليمية شاملة للجميع وعالية الجودة، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وصولا إلى مرحلة التعليم العالي، تكون مكيفة مع الاحتياجات الفردية للطلاب ذوي الإعاقة. وينبغي توسيع فرص التعليم العالي للشباب ذوي الإعاقة، بهدف ضمان حصولهم على عمل لائق. وفيما يتعلق بالعمالة، يجب أن يُسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بممارسة حقهم الأساسي في العمل، الذي يمكّنهم من عيش حياة مستقلة، إلى جانب إتاحة المجال لهم لإظهار مهاراتهم ومواهبهم والمساهمة في المجتمع. وينبغي للبلدان أن تجمع بانتظام إحصاءات عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة ومعدلات توظيفهم، وينبغي لها أن تنشئ آليات للرصد والتقييم لضمان أن تكون ظروف عمل الموظفين ذوي الإعاقة وأجورهم على قدم المساواة مع ظروف عمل الموظفين الآخرين وأجورهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان أن تطلب إلى الوزارات الحكومية تقديم تقارير دورية عن أدائها في الوفاء بأي حصص مقررة لعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي للحكومات خلق المزيد من إمكانيات العمالة النظامية واللائقة المعززة بنُظم دعم مدمجة. ويستحق الأشخاص ذوو الإعاقة، بوصفهم ركائز أساسية للمجتمعات، أن تتاح لهم الفرصة ليعيشوا حياة كاملة ومستقلة، ويكونوا جزءاً من المجتمع ويحققوا أحلامهم - ويجب على جميع الأطراف العمل معاً لجعل ذلك ممكناً.

92 - **السيدة رودريغيز** (المراقبة عن المجلس الوطني المعني بالإعاقة (National Disability Council)، الجمهورية الدومينيكية): قالت إن بلدها لديه قانون بشأن الإدماج في سوق العمل يحدد حصصاً مئوية للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، فإن الجمهورية الدومينيكية بعيدة عن بلوغ هذه الحصص. ويتعلق جزء من المشكلة بالتعليم الشامل للجميع الذي يعتريه القصور، وهو ما يجعل من المنافسة في سوق العمل أمرا في غاية الصعوبة بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة . وعلى الرغم من التقدم المحرز، تظل هناك حواجز كبيرة - في الجامعات على وجه الخصوص، ولكن أيضا في التعليم الابتدائي والثانوي. ويجري العمل على زيادة إمكانية الوصول إلى الجامعات، وهو ما يزيد إمكانية الوصول إلى التعليم العالي. ولكن إمكانية الوصول ليست العامل الوحيد: فتكاليف الإدماج، مثل تكاليف المعيشة اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة وضرورة دفع تكاليف لا تقتصر على رسوم التسجيل، بل تشمل أيضاً تكلفة الاستعانة بمترجم شفوي، إذا لزم الأمر، من العوامل التي تطرح تحديات. وهي تود معرفة ما يمكن لبلدها القيام به لمواصلة تقليص الفجوة في مجالي التدريب والتعليم.

93 - **السيد مارتينيز** (إكوادور): قال إن بلده لديه حصة مفروضة قانونا بنسبة 4 في المائة من الموظفين ذوي الإعاقة لكل 25 موظفا. وبالإضافة إلى مراعاة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، ينظر في إمكانية توفير فرص العمل للآباء والأمهات والأوصياء الشرعيين للأشخاص ذوي الإعاقة، مع إيلاء المراعاة الواجبة للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة. وتعمل الحكومة مع تحالف إكوادور (Alliance of Ecuador) الذي يقدم منحاً للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك لأرباب العمل الحريصين على

اســـتيعاب الجميع. وفي أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، درســـت حكومة بلده حالة الأشـخاص ذوي الإعاقة وممثليهم القانونيين، وقد ذُكرت بأهمية ضـمان اسـتقرار العمل في أوقات الأزمات. وتجري حكومة بلده بانتظام عمليات تفتيش متعلقة بالعمل من أجل ضـمان الامتثال لحصـة الإدماج البالغة 4 في المائة في الشركات، وقد عممت دليلاً بشأن الممارسات الجيدة في مجال الإدماج في سوق العمل على أرباب العمل في القطاعين العام والخاص.

94 - **السيدة مانغار** (غيانا): قالت إن حكومة بلدها قد وضعت برامج وسياسات للحد من الحواجز التي تحول دون المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وهي تعمل باستمرار على تحسين فرص حصـــول الأشـــخاص ذوي الإعاقة على التعليم لتمكينهم من العثور على عمل في القطاعين الخاص والعام على حد السـواء، بسـبل منها مبادرة العمل بدوام جزئي والبرنامج الوطني للأبواب المفتوحة، الذي يشـبه إلى حد كبير برنامج الباب المفتوح في سـنغافورة. وتمكن هذه المبادرات الأشـخاص ذوي الإعاقة من العمل جنباً إلى جنب مع أقرانهم، وبالتالي تعزيز إمكانية الوصول والإدماج والمساواة فيما يتعلق بالقوة العاملة.

95 - وأضـافت قائلة إن التعليم والرياضـة والتدريب المهني والتدريب على المهارات تفضـي إلى التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال، وهي جميعها مجالات حاسمة في الجهود التي يبذلها بلدها لتشجيع المشاركة في الحياة العملية. وقد نفذت غيانا أيضـا تدابير داعمة، مثل تقديم منح نقدية لتطوير الأعمال وتيسير الحصـول على التدريب والمعدات، وتوفير معينات سمعية وأجهزة معينة على الحركة مجانا، وأجهزة تعويضية منخفضة التكلفة وغيرها من الأجهزة المعينة. وفي ظل اســتمرار غيانا في توظيف اســتثمارات كبيرة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل حقوقهم في التعليم والاستقلال المالي، فإنها تؤكد على أهمية الممارسات القائمة على الأدلة. وتمثل الدورة الحالية فرصة قيمة لتبادل أفضل الممارسات وزيادة التعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب.

96 - **الســـيدة ماداك** (تركيا): قالت إن لجميع الناس، ومنهم الأشـــخاص ذوو الإعاقة، الحق في فرص العمل اللائقة وســـبل العيش. وبناءً على ذلك، ومن خلال خطة العمل الوطنية التي وضـــعها بلدها بشـــأن حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة، والتي تشـــمل الفترة 2023-2025، تعمل حكومة بلدها على تنويع وتعزيز نماذج العمالة المفتوحة والشاملة للجميع والتي يمكن الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتوفير ترتيبات تيسيرية معقولة؛ ودعم العمل الحر للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتزويدهم بالاستحقاقات المالية، بسبل منها دعم الدخل والترتيبات الضـــريبية. ويجري توســـيع نطاق برنامج للتوجيه الوظيفي في جميع أنحاء البلد، ويتلقى الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يرغبون في تأسيس أعمالهم التجارية الخاصـة بهم رأس مال وتدريباً إداريا لبدء تشـغيلها. وتُقتطع ضـريبة الدخل بمعدلات متفاوتة، حسـب شـدة الإعاقة، من أجل تعويض المصـروفات المتعلقة بالإعاقة. وبالإضـافة إلى ذلك، تستعد تركيا لتقديم تدريب للأفراد العاملين في المؤسسات العامة من أجل دعم إنشـاء أماكن عمل ملائمة في القطاع العام. ويمكن للشـراكات المتعددة الأطراف أن تيسـر تطوير نماذج مختلفة للعمالة من شأنها أن تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في المجتمع بوصفهم أفرادا منتجين ومكتفين ذاتياً على قدم المساواة مع الآخرين.

97 - **الســـيد هويداكور** (كندا): قال إن حكومة بلده عاقدة العزم على إزالة العقبات التي يواجهها الأشـــخاص ذوو الإعاقة في الحصـــول على عمل لائق وســـبل عيش مســـتدامة، من أجل عدم ترك أحد خلف الركب. ولتحقيق هذه الغاية، فقد بدأت كندا تنفيذ مبادرات رئيســـية، بما فيها القانون الكندي المتعلق بإمكانية الوصول(Canadian Accessibility Act) وسياسة معونة دولية مناصرة للنساء. وقد تعهدت في

منتدى جيل المساواة (Generation Equality Forum) بتقديم 100 مليون دولار كندي للتصدي للمشاكل المرتبطة بالعمل في مجال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر، بما يشمل رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي تقدم لها كندا المساعدة الدولية.

98 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده على استعداد لبدء تنفيذ استراتيجيتها الوطنية المعنية بعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تهدف إلى مساعدة الأشخاص على إيجاد وظائف جيدة والتقدم في مسيرتهم المهنية، إلى جانب دعم أرباب العمل لإنشاء أماكن عمل شاملة للجميع. وفي وقت سابق من عام 2024، بدأت كندا تنفيذ برنامج يُعرف باسم رؤية الإنصاف (Equi'Vision) بهدف تقييم فجوات الأجور التي لا تعزى إلى نوع الجنس فحسب، وإذكاء الوعي بالعقبات التي يواجهها الأشخاص المنتمون إلى الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، في عالم العمالة. وتثمّن كندا شراكاتها مع البلدان الأخرى، والمنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان الأعضاء في مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين. وهي حريصة على الاطلاع على التدابير التي نفذتها الدول الأطراف الأخرى. وأخيرا، استفسر عن الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تزيد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المناقشات مع أرباب العمل في القطاع الخاص.

99 - **السيدة ماكريه** (المراقبة عن المنظمة الدولية لتمكين المرأة (Women Enabled International)): قالت إنه لا يمكن معالجة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل بفعالية دون اتباع نهج متعدد الجوانب توضع بموجبه قوانين وسياسات عامة ومخصصات من الميزانية لمعالجة المسائل المتعلقة بالإعاقة والمسائل الجنسانية على حد السواء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى التعاون الدولي لدعم العمل الحر للنساء ذوات الإعاقة. وفي جميع أنحاء العالم، يوفر التعليم اللبنات الأساسية للنساء والأفراد المتنوعين جنسانيا من ذوي الإعاقة للوصول إلى سوق العمل. ومع ذلك، فإن احتمال حصول الفتيات والنساء ذوات الإعاقة على التعليم الشامل للجميع أقل من احتمال حصول الفتيان والرجال ذوي الإعاقة عليه. والأسوأ من ذلك أنهن كثيراً ما يتعرضن للعنف والتحرش الجنسي والعاطفي والبدني، وهو ما يمنعهن في بعض الأحيان من إكمال تعليمهن، وهذا، بدوره، يؤدي إلى عدم قدرتهن على التنافس للحصول على وظائف لائقة. وهن لا يزلن أكثر عرضة من غيرهن لخطر الانتهاكات حتى بعد التحاقهن بالعمل. لذلك، يجب وضع سياسات لسوق العمل تركز على منع العنف الجنساني. وعلاوة على ذلك، فإن النساء ذوات الإعاقة اللاتي يعملن في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر والرعاية المنخفضة الأجر بحاجة إلى أن يُعترف بهن. وتمثل النساء غالبية العاملين في قطاع الرعاية غير المدفوعة الأجر. واتباع نهج متعدد الجوانب تجاه المسائل المتعلقة بالإعاقة والمسائل الجنسانية يعني ضمان مواءمة قوانين العمل والسياسات المتعلقة بالإعاقة والمساواة بين الجنسين.

100 - **السيد لومواشفيلي** (جورجيا): قال إنه يشغل منصب نائب وزير العدل في بلده. ونظرا لتجربته الحياتية الخاصة بوصفه رجلا ذا إعاقة، فإنه يدعم الأشخاص ذوي الإعاقة بلا كلل ولا ملل وسيستمر في ذلك. ووزارة العدل هي إحدى الهيئات الحكومية الرائدة في بلده فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتنفذ هذه الوزارة إجراءات تستند إلى المبادئ المكرسة في كل مادة من مواد الاتفاقية. فهي تضع سنوياً، على سبيل المثال، خطط عمل استنادا إلى مناقشات مستفيضة مع أشخاص ذوي إعاقة ومنظماتهم. وهم يشاركون أيضا بشكل كامل في رصد النواتج في إطار الخطط. وقد نفذت وزارته أيضاً مبادرات بشأن المركز القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب توفير التدريب لموظفيها وموظفي الوكالات ذات الصلة

فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسبل التواصل معهم. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، تضاعف عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين توظفهم الوزارة: فحتى 13 حزيران/يونيه 2024، يعمل حوالي 60 شخصا من ذوي الإعاقة في منظومة وزارة العدل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البنية التحتية والبرامج الإلكترونية لوزارته والوكالات التابعة لها مكيفة مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

101 - **السيدة شانون** (أستراليا): قالت إن ضمان أن تتاح لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة نفس الفرص المتاحة للأشخاص غير ذوي الإعاقة للحصول على عمل والحفاظ عليه هو أحد الركائز الرئيسية التي تستند إليها استراتيجية بلدها العشرية للإعاقة. ويتعلق أحد مجالات التركيز الرئيسية في إطار الاستراتيجية بتغيير المواقف المجتمعية. ويتضح من البيانات التي أدلى بها المشاركون في حلقة النقاش أن التحيز الشعوري واللاشعوري يشكل عاملاً حاسماً في ضمان وجود فرص عمالة كافية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويؤدي الزملاء في العمل وأرباب العمل دوراً بالغ الأهمية في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تقديم إسهامات مجدية في مكان العمل. ويخضع جزء كبير من عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة في أستراليا لنظام الفصل في الوقت الحاضر، وحكومة بلدها متحمسة للغاية لإحداث تحول في هذا القطاع. وهي تعكف أيضاً على إدخال إصلاحات على خدمات العمالة المتخصصة، التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على الاستعداد للعمل، وتلحقهم بالعمل المناسب لمهاراتهم وتساعدهم على الحفاظ على وظائفهم بشكل مستمر.

102 - **السيدة دافوان** (الاتحاد الأوروبي): قالت إنه على الرغم من زيادة التركيز على المساواة في العمالة، فإن نحو 50 في المائة فحسب من الأشخاص ذوي الإعاقة في الاتحاد الأوروبي لديهم عمل. ومن مجموع تلك النسبة، يعمل الكثيرون بدوام جزئي ويتقاعدون مبكراً ويعملون في وظائف متدنية النوعية. ولذلك، فقد أعطى الاتحاد الأوروبي الأولوية لعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة في استراتيجيته لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2021-2030 باعتماد مجموعة شروط التوظيف الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وحتى الآن، وفي إطار مجموعة الشروط هذه، أصدر الاتحاد الأوروبي مبادئ توجيهية لخدمات العمالة، ونشر فهرسا للممارسات الإيجابية بشأن منظور التوظيف، وأصدر توجيهات بشأن التعلم. وهو عاكف أيضا على مناقشة تحديد غايات العمالة.

103 - وأضافت قائلة إن هناك عدة أسباب للحالة المجحفة للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، بما فيها نقص الوعي في صفوف أرباب العمل بالتزاماتهم القانونية المتعلقة بالمساواة وبما هو متاح لهم من أشكال الدعم والموارد الوطنية والإقليمية. وتشكل الأفكار الخاطئة والوصم تحدياً رئيسياً آخر. وسألت المشاركين في حلقة النقاش عما يمكن أن تفعله الجهات الفاعلة العامة، بما فيها منظمات المجتمع المدني، لمعالجة هذه التحديات.

104 - **السيدة باتشيكو** (بنما): قالت إنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يدعموا الممارسات الجيدة التي يحددها المشاركون في حلقة النقاش، وفقاً للمادة 27 من الاتفاقية. وهناك في الوقت الحاضر، على الصعيد العالمي، حوالي 80 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة ممن هم في سن العمل لكنهم تُركوا خلف الركب. ويعود ذلك جزئياً إلى أن فرص العمل المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، في معظم البلدان، وخاصة بالنسبة للنساء، تتسم بظروف عمل غير ميسرة، تلحق الضرر بهم بدلاً من أن توفر لهم الكرامة.

105 - وأضافت قائلة إن بنما تشجع ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة بعقد شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص والنقابات العمالية ووكالات التنمية الدولية. وللمعهد الوطني للتدريب المهني وبناء القدرات

من أجل التنمية البشـــرية في بنما 23 مركز تدريب في جميع أنحاء البلد، توفر التعلم مدى الحياة، بما في ذلك للأشـخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، وبموجب القانون، يجب أن يشـغل الأشـخاص ذوو الإعاقة نسـبة 2 في المائة من الوظائف في الشـركات، وتجرى عمليات تفتيش منتظمة لرصـد الامتثال. ووفقا لآخر تعداد، ينخرط 000 29 شـخص من الأشـخاص ذوي الإعاقة في النشـاط الاقتصـادي في بنما. وتعمل وزارة العمل والعمالة على تيسير توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بعقد الشراكات مع القطاع الخاص. ولبنما أيضا برنامج لتعزيز قابلية توظيف الأشـــخاص ذوي الإعاقة. ولا بد من التغلب على التحديات التي تواجه عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

106 - **الســـيد دي فيرا** (المراقب عن المنظمة الأســـترالية للأشـــخاص ذوي الإعاقة People with) (Disabilities Australia): قال إن منظمته هي أكبر منظمة للأشـخاص ذوي الإعاقة في نصـف الكرة الجنوبي. وبدعم من الحكومة الأسـترالية، فإنها تمثل جميع الأشـخاص ذوي الإعاقة في أسـتراليا، بمن فيهم الأشـــخاص من مجتمع الميم الموسّـــع. ويتمتع الجميع، بمن فيهم الأشـــخاص من مجتمع الميم الموسّـــع، بالحقوق في العمل اللائق وسـبل العيش المسـتدامة. ومع ذلك، فإن التقاطعية بين مسـائل الإعاقة والميل الجنسـي والهوية الجنسـانية تؤثر على قدرة هؤلاء الأشـخاص على التمتع الكامل بهذه الحقوق، وهو ما يمس بأمنهم الاقتصـادي. وقد أدت عقود من التقاعس والتمييز والتحامل إلى عدم قدرة الأشخاص من مجتمع الميم الموسّـع على المشـاركة الكاملة في ميدان العمل، وهو ما أدى بدوره إلى غياب ملحوظ لأفضـل الممارسـات والسياسات الشاملة للجميع التي تعترف باحتياجات هؤلاء الأفراد ذوي الإعاقة في مكان العمل. وينبغي للدول الأعضـــاء والمجتمع المدني مراعاة الحقوق في العمل اللائق وســـبل العيش المســـتدامة من منظور متعدد الجوانب. والمساواة وعدم التمييز هما ركيزتان أساسيتان من ركائز الأمم المتحدة، ويجب عدم إنكار الحقوق على أساس الميل الجنسي أو نوع الجنس أو الهوية الجنسانية. ويقترن الأمن الاقتصادي بالتمتع بحرية أكبر، والجميع، بمن فيهم الأشخاص من مجتمع الميم الموسّع، يستحقون العيش بحرية.

107 - **الســـيد دون** (جامايكا): قال إن بلده يبني مجتمعاً شـــاملاً للجميع بحق. وقد اعتمدت حكومة بلده مدونات ممارسات للعمالة والتعليم والتدريب من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق. ويتلقى الأشـخاص ذوو الإعاقة منحة نقدية مرة كل شـهرين في إطار برنامج الحماية الاجتماعية الرائد الذي يركز على الصحة والتعليم. ويحظر قانون الإعاقة لعام 2024 (Disabilities Act 2024) التمييز ويهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أنشأت جامايكا أيضاً محكمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل توفير سبل الانتصـاف للأشـخاص ذوي الإعاقة الذين يرون أنهم تعرضـوا للتمييز في مكان العمل. وبالإضـافة إلى ذلك، فإن لديها حصـة وطنية يجب أن يمثل الأشـخاص ذوو الإعاقة بموجبها نسـبة 5 في المائة من مجموعات المرشـحين للتوظيف في وظائف القطاع العام. وتعمل جامايكا على ضـمان عدم ترك أحد خلف الركب، وهو ما يتماشى مع شعارها: "شعب واحد رغم تعدد ثقافاته وأعراقه".

108 - **الســـيدة لوزانو ميدينا** (منظمة هيومن رايتس ووتش في كولومبيا): قالت إن النســـاء ذوات الإعاقة يواجهن أشـكالاً متعددة من التمييز: فهن يتعرضـن للتمييز ضـدهن بسـبب نوع جنسـهن وأيضـا لإصـابتهن بإعاقة. وهذا ما يجعل من الصـعب عليهن بشـكل خاص العثور على عمل لائق ومجدٍ. ولهذا السـبب، فقد اعتُبر من الضـروري إدراج مادة مخصـصـة لحقوق النساء ذوات الإعاقة في الاتفاقية. وبالإضـافة إلى ذلك، ثمة تشـديد على ضـرورة وضـع سـياسـات لدعم المرأة في مواضـع مختلفة من الاتفاقية، بما فيها المادة 27 المتعلقة بالعمالة.

109 - **السيد كوكس** (المنظمة المعنية بمتلازمة داون في أستراليا): قال إن هناك حاجة إلى إنهاء التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. فالبعض يتقاضى أجراً زهيداً لا يتجاوز 4 دولارات في الساعة. ويتعين أن يكون أرباب العمل جادين في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية؛ ويجب أن يفهموا كيف يمكن أن يساهم هؤلاء الأشخاص مساهمة إيجابية في ازدهار أعمالهم. ويجب أن تكون هناك نظم دعم للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، ويجب إصلاح النظم لضمان حصول الجميع على أجر مناسب. وهناك حاجة إلى المزيد من الناشطين في مجال المناصرة الذاتية من الأشخاص ذوي الإعاقة. فالأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية يستحقون أن تُسمع أصواتهم وأن يُصغى إليهم وأن يُعاملوا باحترام ومحبة ولطف. وبإمكان المجتمع الدولي من خلال التكاتف، بما يشمل المدافعين عن حقوق ذوي الإعاقة، أن يجعل ذلك حقيقة واقعة.

110 - **السيد تسنغ** (خدمات إمكانية استخدام الوسائل الرقمية، شركة إتش إمباثي، سنغافورة): قال، رداً على السؤال الذي طرحه ممثل كندا بشأن سبل تيسير حوار أفضل مع القطاع الخاص، إن هناك مجالاً لاتباع نهج مبتكرة. وينطوي الكثير مما شهده عن كثب من الأعمال المتعلقة بالعمالة في سنغافورة على إنشاء نقاط اتصال، واتخاذ خطوات أولية بغية إتاحة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة كهدف طويل الأجل. وأحد البرامج ذات الصلة هو برنامج إرشادي تدعمه الوكالة السنغافورية لشؤون الإعاقة "SG Enable". ومن خلال علاقات هذه الوكالة مع دوائر الأعمال، فإنها تسأل كبار المديرين وغيرهم من الموظفين الرفيعي المستوى في بعض أكبر الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات في البلد عما إذا كانوا يرغبون في توفير تدريب إرشادي لأحد الشباب من ذوي الإعاقة. ومن المثير للدهشة، أن الاستجابة كانت إيجابية للغاية. وعلى الرغم من أن هذه البرامج الإرشادية قد لا تؤدي على الفور إلى فتح أبواب العمالة، فإنها تعزز المحادثات بين المسؤولين التنفيذيين الرفيعي المستوى والأشخاص ذوي الإعاقة، وتظهر للأشخاص ذوي الإعاقة أن من الممكن لهم أن يحققوا أهدافهم. ويمكن تنفيذ برامج مماثلة في أماكن أخرى كبداية لجهود العمالة الشاملة للجميع.

111 - وأشار إلى أنه، بالإضافة إلى العمالة، فإن الترفيه يشكل جانبا مهما من جوانب المشاركة الاجتماعية. وقد يندهش بعض الناس لمعرفة أن الأشخاص المكفوفين، مثله، غالباً ما يستمتعون بممارسة ألعاب الفيديو - على الرغم من أنهم لا يستطيعون لعبها بالطريقة التقليدية. ومع ذلك، يمكن أن تشكل ألعاب الفيديو وغيرها من الأنشطة الترفيهية أدوات تعليمية قيّمة تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من إدراك ما يمكن إنجازه. ويمكن للتكنولوجيات المعينة أن تسهل المشاركة في الفضاءات الإلكترونية وفي الألعاب والأنشطة الأخرى، مثل الرياضة.

112 - **السيد ساماتار** (منظمة العمل الدولية): قال إن البيانات والأمثلة التي تم تبادلها أثناء المناقشة السالفة أكدت الحاجة الماسة إلى بذل جهود مستمرة ومعززة، سواء أكانت محددة الأهداف أم معممة، لإنشاء أسواق عمل شاملة للجميع بحق. وفي هذا الصدد، تؤدي اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش، 2019 (رقم 190) دورا حيويا في حماية حقوق العمال وكرامتهم، بمن فيهم العمال ذوو الإعاقة. وعرج على التعليقات التي أُبديت بشأن مسألة الحصص، فقال إنه يود أن يسلط الضوء على أنه لئن كانت الحصص المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة تشكل تدبيرا هاما، فإنها ليست كافية في حد ذاتها. ومن الضروري ضمان ألا يقتصر الأمر على انضمام الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القوة العاملة فحسب، بل أن يزدهروا أيضا عند التحاقهم بالعمل، وأن يستفيدوا من تكافؤ الفرص في استبقائهم وتطويرهم الوظيفي.

113 - وأضاف قائلا إن الحكومات، لكي تعزز الحوار مع كيانات القطاع الخاص، ولا سيما مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكنها أن تنشئ مجالس استشارية تضم ممثلين عن القطاع الخاص وجماعات الدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب المصلحة الآخرين. ويمكن أن تساهم الاجتماعات والمنتديات التعاونية المنتظمة في تيسير تبادل الأفكار وأفضل الممارسات والتحديات المطروحة، بما يشمل التعلم من الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية. ويمكن لإشراك القطاع الخاص أن يشجع مشاركته والتزامه المجديين بإدماج منظور الإعاقة. وتظل منظمة العمل الدولية ملتزمة بالتعاون مع شركائها لدفع عجلة التقدم في مبادرات العمالة الشاملة للجميع، بسبل منها تنظيم مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المزمع عقده في عام 2025.

114 - **السيد سيكيريس** (اليونان)، الرئيس المشارك، قال إن المناقشة قد وضحت نقاطا متعددة. فأولاً، لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون حواجز تحول دون انضمامهم إلى القوة العاملة، بما يشمل الوصم والتمييز والعمالة المنفصلة ونقص الدعم. وقد عكست البيانات التي قدمها ممثل منظمة العمل الدولية هذا الواقع القاتم؛ فمعدل الأشخاص الذين يوجدون خارج دائرة القوى العاملة أعلى بكثير في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة.

115 - وثانيا، قال إن احتمال عدم التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل أو التعليم أو التدريب يعادل ضعف هذا الاحتمال بالنسبة للأشخاص غير ذوي الإعاقة، وبالتالي فإن الأشخاص ذوي الإعاقة متروكون حاليا خلف الركب. ويزيد الحواجز "التقليدية" تعقيدا أن الذكاء الاصطناعي قد أدى إلى ظهور مخاطر جديدة يمكن أن تقوض عملية التوظيف، كما أن القطاعات الناشئة، مثل الاقتصادين الرقمي والأخضر، لا تزال تستبعد الأشخاص ذوي الإعاقة في كثير من الأحيان.

116 - وثالثا، قال إنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتحسين إمكانية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب القضاء على العنف في جميع المستويات التعليمية، ويجب أن يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بالمساواة في الوصول إلى أماكن العمل. ويجب أن تتاح إمكانية الوصول إلى أماكن العمل، كما يتعين دعم أرباب العمل وتدريبهم لتمكينهم من تهيئة أماكن عمل شاملة للجميع.

117 - ورابعا، قال إنه يجب تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالدعم الذي يحتاجونه من أجل العمل، بما يشمل تسهيلات الحصول على التكنولوجيات المعينة. ويجب أن تتساوى أجور الأشخاص ذوي الإعاقة مع أجور الأشخاص غير ذوي الإعاقة. وينبغي أن تصمم الحماية الاجتماعية لتعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وليس العكس، ويجب تبديد الفكرة الخاطئة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يمكن أن يعملوا إلا في إطار الاقتصاد غير النظامي. وينبغي أن تجمع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والعمالة بانتظام وأن يسترشد بها في وضع السياسات والبرامج.

118 - وختاما، قال إن المبادرات الجارية للتصدي للتحديات القائمة مشجعة كلها، بما فيها التوجيه الوظيفي، وحلقات العمل المعنية بالخدمة الوظيفية وتبادل الآراء بين الأقران وأدوات التقييم الذاتي لتحديد الفجوات القائمة في مجال الإدماج في مكان العمل.

رُفعت الجلسة الساعة 13:00.